مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة

رقم 9، ديسمبر 2013

إعادة إعمار ليبيا:

تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية

إبراهيم شرقية

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2013

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

جدول المحتويات

1. النتائج 1
2. المقدمة 3
3. تحديات المصالحة الوطنية 7
التعامل مع الماضي 7
مجزرة سجن أبو سليم 8
قانون رقم 4 للعام 1978 أو "قانون الملكية" 9
المنافسات الإقليمية والتاريخية 9
الانتقام والرد 9
أسئلة من دون إجابات 9
التطهير 10
بدائل قانون العزل السياسي 13
نزع السلاح 14
ثقافة المنتصر 16
المجتمعات النازحة: النازحون داخلياً واللاجئون 17
معالجة النزوح: أحد تحديات المصالحة 18
4. نهج المصالحة الوطنية 20
أولاً: العدالة الانتقالية 20
لجنة الحقيقة والمصالحة 20
التعويض 21
المساءلة 22
الإصلاح المؤسساتي 23
ثانياً: الحوار الوطني 24
5. وسطاء المصالحة 27
المجتمع المدني 27
المرأة 28
القبائل 29
6. المجتمع الدولي 31
الملحق: قانون رقم 13 لسنة 2013م في شأن العزل السياسي والإداري 34

عن المؤلف

إبراهيم شرقية، زميل في قسم السياسة الخارجية في معهد بروكنجز، ويشغل حالياً منصب نائب مدير مركز بروكنجز الدوحة، و أستاذ مساعد بجامعة جورجتاون في قطر. درّس شرقية سابقاً مادة حل النزاعات الدولية في جامعة جورج واشنطن وجامعة جورج ميسن. هذا وبالإضافة إلى أنه شغل منصب مستشار أكاديمي لسفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن العاصمة.

في رصيد شرقية العديد من البحوث والدراسات التي تختص بقضايا حل النزاعات في الوطن العربي، بالإضافة إلى مقالات سياسية نشرت في مجلة *فورين آفيرز*، ومجلة *فورين بوليسي*، وصحيفة *نيويورك تايمز*، ومجلة *فايننشال تايمز*، وموقع *سي أن أن*، وصحيفة *كريستشن ساينس مونيتور*، والجزيرة، والعربية، وأخيراً وليس آخراً صحيفة *فيلادلفيا انكوايرر*. يطلّ شرقية في العديد من البرامج السياسية ليعطي تحليله الخاص على قنوات وإذاعات مختلفة، مثل إن بي آر، وسي أن أن، وقناة الجزيرة (العربية والإنجليزية)، وقناة بي بي سي. حصل شرقية على شهادة الدكتوراه من جامعة جورج ميسن في تحليل النزاعات وحلها في العام 2006.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة هي جزءٌ من مشروع بحثي ميداني طويل الأمد كتب في صفحاته إبراهيم شرقية عن المصالحة الوطنية وآليات التحول في بلدان ما بعد الربيع العربي. سيتوج المشروع في كتاب استند إلى ثلاث دراسات حالة، وهي ليبيا، وتونس، واليمن. إنّ الورقة التي أصدرها شرقية في فبراير 2013 تحت عنوان: "السلام الدائم: رحلة اليمن للمصالحة الوطنية" هي جزء من نتاج هذا المشروع.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تمّ إنشاء مركز بروكنجز الدوحة من خلال مبادرة من معهد بروكنجز في واشنطن. يأخذ المركز من الدوحة مقرًّا له ويقوم بتحليلات سياسية وبحوث مستقلّة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعةٍ اكتسبها من خلال التأثير السياسي والبحوث الميدانية المتطورة التي تركّز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط الكبير بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بنٍ جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السابق والرئيس المشارك ستروب تالبوت. تمّ افتتاح المركز رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008. تقوم دولة قطر بتمويل هذا المركز ويدير سلمان شيخ.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

- الدمقرطة والإصلاح السياسي والسياسات العامة.
- العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة، بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة.
- الصراعات وعمليات السلام في المنطقة.
- الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة بسبب انفتاحه على وجهات النظر كافة.

النتائج[1]

لم تكن هزيمة الدكتاتور معمر القذافي في الثورة الليبية، على الرغم من أهمّيتها، إلا بداية لعملية طويلة من التنمية والمصالحة الوطنية. كان التقدم في بناء دولة ليبية سلمية ومتماسكة في حقبة ما بعد القذافي بطيئاً. في الواقع، أبرزت الخروقات الأمنية الأخيرة وتفشي العنف داخل البلاد وامتداده إلى دول شمال أفريقيا المجاورة – والهشة هي أيضاً – على عدم استقرار الوضع الراهن في ليبيا. تناقش هذه الورقة الحاجة الملحة للشعب الليبي في ظل حكومتهم الجديدة للشروع في عملية مصالحة وطنية شاملة وذات مصداقية. ومن أجل تحقيق هذه العملية ونجاحها، يجب أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

- إنّ الثورة الليبية هي مشروع تراكمي للمقاومة ضد دكتاتورية العقيد معمر القذافي التي بدأت في سبعينات القرن الماضي وانتهت مع وفاة القذافي في 20 أكتوبر 2011. وفي خلال فترة حكمه التي دامت 42 سنة، جاءت مساهمة الليبيين في حركة المقاومة بأشكال عديدة وطرق مختلفة. إنّ تعريف "الثوار" على أنهم فقط أولئك الذين ثاروا ضد القذافي بين 17 فبراير 2011 (بداية ثورة 2011) و20 أكتوبر 2011 هو أمر غاية في الخطورة ومنتشر كثيراً في ليبيا. بالتالي، فإن هكذا تعريف يسمح لجزء صغير من حركة المقاومة الليبية – ثوار 17 فبراير – أن يحتكروا الفضل في إطاحة القذافي لأنفسهم، الأمر الذي يحرم آخرين من الاعتراف بمساهمتهم في تحرير البلاد ويخلق انقسامات عميقة ومزعزعة للاستقرار داخل المجتمع الليبي.
- خلّفت الثورة ثقافة الانقسام التي تنعكس في الاستخدام الشعبي لمصطلح "الثوار" و"الأزلام"، وذلك يتعارض مع روح ثورةٍ هدفت إلى استبدال القمع والإقصاء والقهر والاستبداد في عهد الدكتاتورية بالحرية والعدالة والشمولية والمساواة. وإذا ما بقيت هذه الثقافة، سوف يستبدل الليبيون في نهاية المطاف النظام السابق بنظام جديد يستثني مجموعات معينة في حين يفضّل مجموعات أخرى كما فعل النظام السابق على الرغم من الفظائع الرهيبة التي ألحقها النظام السابق بالشعب الليبي وأنّ ضحايا هذا النظام يستحقون العدالة، لا يجب أن يؤدي ذلك إلى نزوح جماعي للمجموعات الليبية التي تُعتبر مسؤولة عن تلك الجرائم؛ إذ سينتج عن ذلك أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين داخلياً. يعود سبب نزوح هذه المجموعات إلى العقاب الجماعي لعائلات عناصر النظام القديم، ولا بدّ من وضع حدّ لذلك. يجب التعامل مع المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وفقاً للقانون فقط، وعلى وجه الخصوص وفق قانون العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع.
- تترتب آثارٌ خطيرة لقانون العزل السياسي رقم 13 للعام 2013 الذي صدّق عليه مؤخراً المؤتمر الوطني العام (البرلمان) على مستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا. إذ يهدد القانون، الذي يمنع أولئك الذين خدموا في النظام السابق من 1 سبتمبر 1969 حتى 20 أكتوبر 2011 من تولي مناصب عامة لمدة عشر سنوات، عملية إعادة إعمار ليبيا بعد الحرب. يمزّق هذا القانون التماسك الاجتماعي ويقضي على الذاكرة المؤسساتية للدولة ويزيد من احتمال امتداد حالة عدم الاستقرار إلى الدول المجاورة. لا بدّ أن يتم تخفيف قانون العزل السياسي بشكل ملحوظ، أو تعديله، أو إلغاؤه بكل بساطة. على بدائل قانون العزل السياسي أن تتضمن قانون عدالة انتقالية شامل وعملية تدقيق أمني تديرها لجنة نزاهة وطنية مستقلة وشفافة.
- يتعين على الحكومة الليبية أن تفرض احتكاراً على الاستعمال الشرعي للقوة داخل الدولة. لقد خلق سلوك الثوار الليبيين في فترة ما بعد القذافي دولتين متوازيتين: الدولة الرسمية ودولة الثوار. وكانت النتيجة تدهور دراماتيكي للأمن في ليبيا. على الثوار أن يفهموا أنهم قد يتحوّلوا من ضحايا إلى طغاة ويمهّدوا لعودة الصراع الأهلي على نطاق واسع إن رفضوا الانخراط في الدولة الجديدة ومؤسساتها الأمنية وغيرها. يجب أن ينضمّ الثوار الليبيون إلى مؤسسات الدولة أو إلى برامج

[1] كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

أخرى متاحة لهم تديرها منظمات غير حكومية، وذلك من خلال برامج معالجة تديرها الدولة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. توفير الأمن هو شرط أساسي لنجاح عملية إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع. لا يمكن أن يتصالح الليبيون مع ماضيهم ولا مع غيرهم من أبناء الشعب الليبي ما دام الأمن لم يستتب بعد وخوفهم من الموت هو هاجسهم الأكبر.

- إنّ الجرائم التي ارتكبها نظام القذافي الدكتاتوري على مدى 42 عاماً في السلطة هي شنيعة وغير مفهوم لماذا حدثت لدى الكثير من الليبيين. على سبيل المثال، يجب أن يعرف الليبيون كيف ولماذا قُتل 1,270 سجيناً في خلال مذبحة سجن أبو سليم المشينة. يجب أن يدرك الليبيون أن ما حدث من جرائم اقترفها النظام السابق لا يمكن تغييره أو إنكاره وأنّ وحدها الحقيقة، والمصالحة، وتخطي الماضي سيساعد الليبيين على بناء دولة شاملةً وأكثر استقراراً. إلا أنّ هذه المسامحة تتطلّب أولا وقبل كل شيء أن تُعرف الحقيقة وأن يتم الاعتراف بحقوق الضحايا في فترة ما بعد القذافي.

- لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي، سيتوجب على الليبيين فحص مؤسسات الدولة بصرامة وإجراء إصلاحات عميقة. نظراً لطبيعة النظام السابق الاستبدادية، يجب أن يكون الإصلاح شاملاً وعميقاً. وفي حين يجب أن تخضع كل مؤسسات الدولة لعملية الإصلاح، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للقطاعات التالية: الأجهزة الأمنية، نظراً لكونها مسؤولة عن التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والجهاز الإداري وبيروقراطيته نظراً لفساده المستشري؛ ووسائل الإعلام المسؤولة عن تمجيد الدكتاتورية طوال فترة حكم القذافي؛ والسلطة القضائية التي يجب الوثوق بها لتنفيذ العدالة الانتقالية بأمانة وصدق.

- لقد مرّ أكثر من عامين على انهيار نظام القذافي ولم يحدث أي حوار وطني رغم الحاجة الماسة إليه. تسبب غياب الحوار الوطني باتساع الانقسامات بين مختلف الأطراف الليبية، وبتعزيز انعدام الثقة، وبتفاقم الوضع الأمني الكارثي. لا بد من الشروع فوراً بإجراء حوار وطني حقيقي، شامل وشفاف، إذا أرادت ليبيا حل تحديات المرحلة الانتقالية التي تمر بها. مما لا شك فيه أنّ إجراء حوار بين الحكومة والثوار هو أمر ضروري وأساسي لتحسين الوضع الأمني.

- في الوقت الذي يجب على الليبيين أن يقودوا فيه عملية المصالحة الوطنية، للمجتمع الدولي دور محدود لكنه مهم. تحتاج ليبيا لمساعدة تقنية كبيرة حول كيفية إدارة عملية المصالحة بأفضل الطرق؛ التحقيق في الجرائم الماضية؛ إجراء محاكمات شفافة وعادلة للشخصيات الفاسدة؛ التعويض للضحايا وأسرهم؛ والانخراط في إصلاح مؤسسي من العمق لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج ليبيا للمساعدة الدولية من أجل تأسيس قوات شرطة وجيش قوية وضرورية لاستعادة سلطة الدولة. من شأن التعاون الأمني مع الدول المجاورة – بخاصة مصر وتونس، اللتين بإمكانهما المساعدة في السيطرة على حدودهما مع ليبيا – أن يساعد ليبيا في خلق بيئة آمنة لإعادة الإعمار والمصالحة. وبالإضافة إلى الاعتراف بالتقدم الذي تحرزه ليبيا بهدف تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة، يجب أن يكون موقف المجتمع الدولي حاسماً بشأن أي انتهاكات لحقوق الإنسان، والفساد، أو تكرار ممارسات النظام القديم.

المقدمة

في 17 فبراير 2011، قام الشعب الليبي بالثورة على نظام العقيد معمر القذافي المستبد والذي دام 42 عاماً. وبعد ثمانية أشهر فقط، قُتل القذافي في معركة للسيطرة على مسقط رأسه سرت. هلل الليبيون لانهيار نظام القذافي وفرحوا بحريتهم التي طالما حلموا بها. إلا أنهم سرعان ما أدركوا أن انتقالهم إلى الديمقراطية يعني أن ثمّة تحديات كبيرة بانتظارهم.

الآن، وبعد مرور عامين على وفاة القذافي، ما زال الشعب الليبي يكافح جاهداً لإعادة بناء بلده. ونظراً لتعقيد عملية إعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع، تحتاج ليبيا لعملية مصالحة وطنية شاملة من شأنها تأمين عملية انتقال ناجحة إلى حالة من السلام والاستقرار المستدامين، وهذا ما تناقشه هذه الورقة. إلا أنّ تحديات صعبة تقف بالمرصاد أمام هذه العملية. ففي محاولة منه للتشبث بالسلطة، عرّض القذافي ليبيا لحرب أهلية مدمّرة خلّفت مجتمعاً منقسماً وحالة من الفوضى عمّت جميع أنحاء البلاد. إنّ الوضع الأمني الحالي في ليبيا غير مبرّر ولا يمكن الدفاع عنه: فالميليشيات والمجالس العسكرية هي من تحكم البلاد فعلياً؛ تم إقصاء مدن وقبائل بأكملها من عملية إعادة الإعمار لأنها ببساطة كانت متهمة بأن أبنائها من أنصار النظام السابق؛ ووصل عدد اللاجئين إلى ما يقارب المليون لاجئ، بالإضافة إلى مئات الآلاف من النازحين داخلياً.[2]

تسببت الثورة في تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي. من المحتمل أن تحول الانقسامات العميقة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب دون إجراء عملية إعادة فعالة، وأن تهدد احتمالات الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتخرّب فرص نجاح عملية الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. ونظراً للانشقاق الكبير الذي ضرب المجتمع الليبي، ينبغي على المصالحة الوطنية أن لا تشمل النظام القديم والثوار فقط. إذ إنّ المجتمع الليبي لم ينقسم إلى نصفين فحسب، بل هو مقسم إلى عدد من الجماعات والفصائل، التي هي بحاجة جميعها إلى أن تعطى حصة في استقرار ليبيا. بالتالي، يجب أن تشمل عملية المصالحة أيضاً اللاجئين، والنازحين، وأولئك الذين يُعرّفون على أنهم موالون للنظام، وكذلك ممثلي الدولة الليبية الجديدة. وعلى الرغم من صعوبة التحدي المتمثل في استيعاب كل هذه الأطراف، إلا أنّ وحدها مصالحة ذات قاعدة مجتمعية عريضة من شأنها أن تضمن انتقال ليبيا من دولة هشة مزقتها الحرب وقسّمت مجتمعها إلى أمّة مستقرة وشعب موحّد.

تحتاج ليبيا لعملية مصالحة وطنية شاملة من شأنها تأمين عملية انتقال ناجحة إلى حالة من السلام والاستقرار المستدامين.

لقد تبيّن حتى الآن أنّ تحقيق هذه المصالحة غاية في الصعوبة، ويُعزى سبب ذلك إلى حد كبير إلى التركة التي خلّفها القذافي. بعد وصول العقيد القذافي إلى السلطة في انقلاب غير دموي أطاح بالملك إدريس في العام 1969، أسس الجمهورية العربية الليبية، منهياً بذلك النظام الجمهوري في البلاد في العام 1977 ومؤسساً للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى التي قامت على فلسفته الخاصة في الحكم "النظرية العالمية الثالثة".[3] استخدم القذافي فلسفة الجماهيرية، أو الدولة الشاملة، للتأكد من أنه تم بناء مؤسسات الدولة لخدمة نظامه. تم تهميش الجيش الوطني، في الوقت الذي قام فيه القذافي بتقوية الأجهزة الأمنية، كلواء 32 معزّز التابع للقوات المسلحة الليبية. وكان هذا اللواء، والمعروف أيضاً باسم كتائب العقيد خميس على اسم نجل القذافي، موالياً تماماً للعقيد. بالإضافة إلى ذلك، مارس القذافي السلطة السياسية المطلقة، وحظر الأحزاب السياسية، وسجن أولئك الذين عارضوه أو أرسلهم إلى المنفى. بالتالي، جاءت الثورة التي بدأت في عام 2011 بمثابة صدمة لقيادة البلاد.

[2] ابتداءً من ديسمبر 2011، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 900 ألف شخص فروا من ليبيا منذ فبراير 2011 بمن فيهم أكثر من 660 ألف ليبي. وقدرت المفوضية أيضاً أن عدد النازحين الداخليين بلغ 200 ألف شخص. عاد عدد كبير من الليبيين إلى بلادهم منذ ذلك الحين. راجع "Global Appeal 2012-2013 – Libya"، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1 ديسمبر 2011، http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=49e485f36&coi=LBY&scid=49aea93a73&keywords=operations.

[3] النظريتان الأولى والثانية وفقاً للقذافي، الرأسمالية والماركسية، فقد كان يعتقد أن كليهما إمبرياليتين.

في بداية الربيع العربي، حاول القذافي استباق الاحتجاجات عن طريق خفض أسعار المواد الغذائية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ولكن بعد فوات الآوان. في 17 فبراير 2011، اندلعت المظاهرات في بنغازي وسرعان ما انتشرت في مناطق أخرى. قوبلت الاحتجاجات المستمرة بتحدٍ من القذافي – الذي توعد بمقولته المشهورة بـ"تطهير ليبيا بيت بيت"– وبحملة عسكرية قاسية لاستعادة السيطرة على البلاد. بدأت حرب أهلية وحشية، وفي أقل من أسبوع استولت كتائب العقيد خميس على مدينة مصراتة وكانت على وشك أن تشن هجوماً ساحقاً على بنغازي، مهد الثورة. فما كان من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي سمح بالتدخل العسكري مع فرض منطقة حظر جوي إلا أن عكس زخم الحرب، ولكنه لم يجنّب ليبيا أشهراً إضافية من المعارك الطاحنة. وفي 20 أكتوبر، تم القبض على القذافي وقتله أثناء محاولته الفرار من مسقط رأسه في سرت. مع وفاة القذافي وسقوط نظامه، انهارت الدولة الليبية وعمّت البلاد حالة من الفوضى.

ويمكن أن تُعزى الحالة السيئة التي وصلت إليها ليبيا إلى انهيار نظام القذافي المفاجئ وعقود حكم القذافي السابقة التي في خلالها كان مشرفاً على الهدم المنهجي للمؤسسات الاجتماعية والحكومية في ليبيا. وفي خلال 42 سنة في السلطة، لم يمنع القذافي تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فحسب، بل إنّه لم يستثمر إلا القليل جداً في تنمية بلاده. بدّد القذافي معظم موارد البلاد على مشاريع لا فائدة منها مثل مشروع النهر الصناعي العظيم أو على حرب خاسرة مع تشاد دامت 10 سنوات تقريباً. ترك القذافي ليبيا مع الحد الأدنى من التنمية في كل قطاع تقريباً – بما في ذلك التعليم، والصحة، والصناعة، والزراعة – وجهاز بيروقراطي فاسد وغير فعال. خلّف انهيار النظام فراغاً في السلطة، حاول أن يملأه ثوارٌ وأحزابٌ سياسية ومنظمات غير حكومية ومجموعات إعلامية وآخرون كان لديهم كلهم أجندات تنافسية ولكن بدون تاريخ من التعاون.

قد تكون إحدى أعمق الانقسامات التي ظهرت في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي بين المدن الثورية والقبائل التي توصف بالثوار (على سبيل المثال مصراتة، الزنتان، بنغازي، سوق الجمعة، الزاوية، زوارة) والأزلام (وهم أعوان النظام، كأجزاء من ورفلة، وبني وليد،[4] والقذاذفة، والمشايشة، والرياينة الغربية). وقد زاد شرخ هذا الانقسام بسبب تلاعب القذافي بالقبيلة على أنها مؤسسة اجتماعية ليبية، والتي استغلها للحفاظ على حكمه الذي دام 24 عاماً ولهزيمة ثورة 2011. تشعر العديد من القبائل اليوم بالتهميش والتمييز ضدها في مرحلة ما بعد القذافي، وذلك بسبب علاقاتها السابقة بالنظام.

يجب أن تتعامل ليبيا أيضاً مع الجرائم المروعة التي ارتُكبت في خلال عهد القذافي وخلال ثورة 2011 على حدّ سواء. ومن الفظائع التي ارتُكبت سابقاً، نذكر مذبحة سجن أبو سليم في العام 1996 والاختفاء القسري لمعارضي القذافي السياسيين. أما المظالم التي حصلت في خلال الثورة فتشمل حالات من الاغتصاب الجماعي – في مصراتة وأجدابيا على سبيل المثال.والجدير بالذكر أنّ المجتمع الليبي هو مجتمع محافظ اعتاد على استخدام العدالة الانتقامية. بالتالي، إذا لم تُحلّ هذه الجرائم الماضية، فقد تضع ليبيا في دورة انتقام من شأنها تأجيج مزيد من الصراع.

ومن أجل وضع حد لحالة الفوضى الناجمة عن سقوط القذافي، لا بد من إجراء عملية مصالحة وطنية شاملة. ففي هذا السياق، يمكن تعريف المصالحة الوطنية على أنها عملية معالجة مظالم أطراف النزاع بهدف إعادة تحديد علاقاتهم وصياغة عقد اجتماعي جديد.[5] لاطالما ركزت مناهج تحقيق المصالحة الوطنية على الحوار الوطني والعدالة الانتقالية كطرق فعالة ومحورية من أجل إنجاح أي مصالحة وطنية. على البلاد أن تتصالح مع ماضيها، وأن تعالج مظالم الضحايا وأسرهم لما عانوه في ظل النظام السابق، وأن تحاسب مرتكبي الجرائم على الجرائم التي ارتكبوها، بالإضافة إلى أن تقوم بإصلاح مؤسسات الدولة بطريقة تمنع تكرار الانتهاكات في المستقبل.

ومن المهم أنّ نشدد أنه لا يجب السعي لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من خلال اعتماد نهج تخطيطي يبدأ من أعلى إلى أسفل الهرم. ليس هناك مجموعة محددة من الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق هذه النتائج، بل لا بد أن يكون حوار وطني شامل في قلب عملية المصالحة. فقط عندما يُسمح لجميع الأطراف المعنية بمناقشة الترتيبات الأكثر ملاءمة من أجل تقصي الحقائق، والتعويض، والمساءلة، والإصلاح المؤسساتي، فإن وحده هذا النهج يضمن الملكية المحلية لأي اتفاق.

إلا أنّ عدداً من التحديات الخطيرة والطارئة تقف في وجه عملية المصالحة الليبية. إنّ عمليات المصالحة الوطنية مكلفة، وخاصة عندما تغطي فترة طويلة من الحرب أو من انتهاكات حقوق الإنسان. تشمل المصالحة التعويض للضحايا وأسرهم، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإعادة توطين اللاجئين.

[4] لا يُعتبر جميع أبناء قبيلة ورفلة من أزلام النظام، فقد أدى عدد كبير من ثوار هذه القبيلة دوراً أساسياً في بنغازي ومناطق أخرى. علاوةً على ذلك، عارض عدد كبير من قبيلة ورفلة في منطقة بني وليد تدخل حزب الناتو من دون أن يدعموا بالضرورة نظام القذافي.

[5] راجع إبراهيم شرقية، "السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية"، مركز بروكنجز الدوحة، ورقة تحليلية رقم 7، 3 فبراير 2012.

إنّ للمصالحة في هذه الحالة آثاراً تتخطى حدود ليبيا، إذ إنّ كون ليبيا مقسمة وغير مستقرة سيشكل تهديداً خطيراً لأمن دول شمال أفريقيا المجاورة. لقد رأينا كيف شجعت الأسلحة المهرّبة من المخازن الليبية حركة أزواد الانفصالية في مالي على تحدي الحكومة المركزية في باماكو والاستيلاء على النصف الشمالي من البلاد. وبدوره، أدى التدخل العسكري الفرنسي في مالي إلى تدفق اللاجئين (بالإضافة إلى الجهاديين المسلحين) إلى موريتانيا، الأمر الذي يهدد التوازن السياسي الهش أصلاً هناك. يحدّ ليبيا أيضاً نظامان سياسيان هشان وهما مصر وتونس، بالتالي أي امتداد للوضع في ليبيا خارج الحدود الليبية قد يؤدي إلى زعزعة الوضع فيهما.

ففي ظل غياب تعريف موحد للمصالحة، غالباً ما يكون موقف الليبيين من المصالحة مستنداً على مفهومهم الخاص بهم (وكثيراً ما يكون منحازاً) للعملية.

ثمة قضية ملحة بشكل خاص داخل ليبيا وهي الحاجة إلى إرساء سيادة القانون، إذ إن المصالحة لا يمكن أن تتم وسط الفوضى. فكما يقول وزير العدل صلاح المرغني، "إنّ بناء الدولة وإرساء سيادة القانون هما شرطان أساسيان لعملية المصالحة الوطنية. إن القانون والنظام يضمنان تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الحوار والمصالحة".[6] وعلى سبيل المثال، من أجل أن يستطيع اللاجئون والنازحون العودة إلى ديارهم، يجب على الدولة منع عمليات الانتقام منهم. إذاً، لا يمكن لعملية المصالحة أن تمضي قدماً إلا بوجود دولة فعّالة ومترابطة.

أما التحدي الثاني، فيتمثّل بأنّ فكرة "المصالحة" في حد ذاتها يمكن أن تكون غامضة مما يؤدي إلى فهمها بطرق مختلفة لدى المواطنين الليبيين. ففي ظل غياب تعريف موحد للمصالحة، غالباً ما يكون موقف الليبيين من المصالحة مستنداً على مفهومهم الخاص بهم (وكثيراً ما يكون منحازاً) للعملية. على سبيل المثال، يرفض بعض الليبيين أي مصالحة يعتقدون أنها تعني نسيان الماضي بالكامل من دون مساءلة الذين ارتكبوا جرائم الماضي. في هذا الصدد، قال أحد نشطاء المجتمع المدني: «يشعر بعض الليبيون بحساسية حول مصطلح "المصالحة الوطنية" بشكل خاص"، مضيفاً: "كيف يمكن أن تتم مصالحة بعد كل ما عانيناه خلال الحرب وقبلها؟ لا يمكننا ذلك. علينا أن نتحدث عن العدالة قبل أن نتعامل مع المصالحة".[7] بالتالي، تطرح العدالة الانتقالية نفسها كإشكالية أخرى نظراً لكونها عنصراً أساسياً للمصالحة.

أما التحدي الثالث فيتمثّل بتوقيت بدء تنفيذ عملية المصالحة الوطنية في ليبيا؛ لا يجب أن تبدأ في وقت مبكر جداً، ولكن أيضا ليس في وقت متأخر جداً. قد لا يشعر العديد من الليبيين، في المدى القريب، بأنهم مستعدون للتحدث عن المصالحة فوراً بعد انهيار النظام السابق. على سبيل المثال، اجتمع الشيخ علي الصلابي، وهو شخصية ليبية دينية ذات نفوذ، مع أحمد قذاف الدم، وهو أحد أبناء عمومة القذافي، في القاهرة في مايو 2012، أي بعد سبعة أشهر من مقتل معمر القذافي. كان الاجتماع جزءاً من مبادرة طرحت لمناقشة آفاق المصالحة الوطنية، إلا أنّه تعرّض لانتقادات كثيرة من قبل وسائل الإعلام الليبية، والأحزاب السياسية، والشعب. وبحسب ما قاله أحد مرافقي الشيخ الصلابي، الذي شارك في الاجتماع: "اتصل بي أخي وقال لي: 'أنت لم تعد أخي. كيف تجرؤ على لقاء مجرمي الحرب والتحدث معهم عن المصالحة'".[8] يظهر رد الفعل هذا التردد الكبير بين صفوف الليبيين بشأن المصالحة مع أعداء سابقين. مما لا شكّ فيه أن محاولة الشيخ الصلابي لتحقيق المصالحة جاءت في وقت مبكر جداً بالنسبة للكثيرين. إلا أنّ البدء بعملية المصالحة الوطنية في وقت متأخر جداً قد يواجه خطر فقدان الأطراف اهتمامها في هذه العملية ويصبح تحقيقها مستحيلاً فيما بعد. إنّ التكيف مع الواقع الجديد لمرحلة ما بعد الحرب سيجعل من الصعب على الناس أن يتذكروا ماضيهم وينخرطوا في عملية المصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، سيأخذ الموالون للنظام والمتمردون السابقون مع مرور الوقت خطاً معاكساً بشكل نهائي. في الحالة الليبية، إذا لم يتم إطلاق عملية مصالحة حقيقية الآن، من المحتمل أن يزيد شرخ الانقسامات بين أطراف النزاع وأن القضايا المعلقة ستخلق صراعات جديدة.

لفهم آفاق المصالحة الوطنية في ليبيا، أجرى المؤلف أكثر من 40 مقابلة في ليبيا مع عددٍ من الشخصيات من ضمنهم مسؤوولين حكوميين كبار ومشرعين من المؤتمر

[6] مقابلة أجراها الكاتب مع صلاح المرغني، وزير العدل في ليبيا، طرابلس، يناير 2013.
[7] مقابلة أجراها المؤلف مع نادين نصرت، مؤسسة دعم المرأة في صنع القرار، ليبيا، يناير 2013.
[8] مقابلات أجراها المؤلف، طرابلس، يناير 2013.

الوطني العام (البرلمان) ورؤساء أحزاب سياسية بمن فيهم الليبراليين والسلفيين وأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا وناشطين من المجتمع المدني. زار المؤلف مخيمات النازحين داخلياً وسمع مباشرة من المقيمين عن ظروفهم المعيشية وعن العوائق التي تمنع إعادة توطيهم. علاوةً على ذلك، قابل المؤلف زعماء القبائل في جبل نفوسة لمناقشة الأدوار التي سيؤدونها في عملية المصالحة الوطنية المستقبلية. استغرقت كل مقابلة حوالي ساعة إلى ثلاث ساعات. اعتمدت العينة المرجعية لانتقاء الأشخاص الذين ستتم معهم المقابلة.

تحديات المصالحة الوطنية

تواجه عملية المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا تحديات عدة، بما في ذلك التعامل مع الماضي، ونزع السلاح، وثقافة المنتصر، والنازحين (الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين).

التعامل مع الماضي

ما كان من تجربة 42 عاماً من الدكتاتورية – بما نتج عنها من قمع واعتداءات على كرامة الإنسان– إلا أن جعلت نسيان الماضي أو تجنّبه أمراً غير ممكن بالنسبة لليبيين. يعمل الليبيون حالياً من أجل التخلّص من الهوية التي ألصقها القذافي بالبلاد والتي تركزت على القذافي نفسه وعلى رؤيته المجتمعية للجماهيرية. في غضون ذلك، يستعين الليبيون بالماضي لتحديد هوية جديدة وتشكيلها. بالنسبة لكثير من الليبيين، يمثل عهد القذافي ذاكرتهم التاريخية المعروفة. هذا ما يسمّيه فاميك فولكان "الصدمة المختارة" أو "التمثيل العقلي المشترك لحدث لتاريخي صادم ... الذي يصبح علامة بارزة في هوية مجموعة كبيرة من الأشخاص".[9] ومن أجل التغلب على هذه الصدمة الجماعية، تعمّد الليبيون التركيز على ما يسميه فولكان بـ"الأمجاد المختارة"[10] – وهي أحداث تاريخية مشرقة تجمع حولها الليبيين. لقد ضرب الليبيون بالقذافي وجماهيريته عرض الحائط، واختاروا ربط أنفسهم بـ"المجد المختار" الخاص بهم: عمر المختار (1858-1931)،[11] وهو زعيم المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي.

تملأ صور عمر المختار شوارع طرابلس، حتى أنك قد تظنّ أنه هو من قاد ثورة 17 فبراير بنفسه. في المقابل، بالكاد يُذكر الملك السابق إدريس، الذي حكم البلاد من العام 1951 وحتى انقلاب القذافي في العام 1969. الجدير بالذكر أنّ الخطاب الليبي عمد بشكل واضح على شيطنة القذافي وتمجيد المختار، بينما أهمل ماضي البلاد الملكي إلى حد كبير.

لقد حاول الليبيون أن يقضوا على أي شيء يذكّرهم بعهد القذافي. إذا مشيت في شوارع طرابلس، سترى أن لوحات السيارات التي كُتب عليها "الجماهيرية" في السابق قد قام أصحابها بتشويهها. كذلك، قام ليبيون مسح صورة القذافي التي لا تزال تظهر على الدينار الليبي.

وفي الوقت الذي يتصارع فيه الليبيون مع ماضيهم، يجب أن يقرروا إلى أي مرحلة يريدون أن يعودوا وكم من ماضيهم يريدون أن ينبشوا. تترتّب آثار خطيرة على أي نقطة بداية لأي تحقيق على نطاق محاكمات انتهاكات حقوق الإنسان والإقصاء القانوني لعناصر النظام السابق من الحياة السياسية، وهو ما يُعرف بـ "التطهير". لقد أظهرت المناقشات مع مختلف الفصائل الليبية عدداً من الأحداث التي يمكن أن تشكّل نقطة البداية نحو إجراء تحقيق في ماضي ليبيا. وهي كما يلي:

- **1 سبتمبر 1969:** انقلاب معمر القذافي الناجح ضد الملك إدريس. بشكل عام، يطالب السياسيون الليبيون المتشددون التحقيق في الجرائم السابقة بدءاً من هذا التاريخ. يمكن أن تطرح نقطة البداية هذه إشكالية، لأنها ستؤدي إلى التحقيق في مدة نظام القذافي بالكامل. ففي خلال 42 سنة حكم، تورّط عدد كبير من الليبيين مع النظام بطريقة أو بأخرى، وبالتالي يمكن اتهامهم بالتواطؤ في جرائم على نطاق أوسع.

- **1973:** إعلان القذافي لـ "الثورة الشعبية" وتشكيل اللجان الشعبية العامة التابعة له. شكّل هذا البرنامج جزءاً مما أسماه النظرية العالمية الثالثة، وقد ورد بيان الديمقراطية المباشرة في الكتاب الأخضر الذي كتبه القذافي.

[9] فاميك فولكان، *Blood Lines: From Ethnic Pride to Ethnic Terrorism*، (نيويورك: فرار، ستروس وجيرو، 1997).
[10] وفقاً لفولكان، "يتم إعادة تفعيل الأمجاد المختارة مراراً وتكراراً لطلب الدعم لمجموعة تقدير الذات". فاميك فولكان، "On 'Choosen' Trauma"، 2007، http://www.vamikvolkan.com/On-%22Choosen-Trauma%22.php.
[11] قاد عمر المختار المقاومة الليبية ضد الإيطاليين منذ حوالي العشرين عاماً حتى قبضت القوات الإيطالية عليه وأعدمته في العام 1931. في الواقع، يعتبر المختار شخصية مرموقة ليس بالنسبة لليبيين فقط ولكن بالنسبة لكثير من العرب بفعل مقاومته للاستعمار.

- **1977:** الحل الرسمي للجمهورية العربية الليبية وإنشاء الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من قبل القذافي. وكانت هذه النقطة حيث بدأ القذافي بتطبيق ما أسماه بـ"العدالة الثورية" بقوة للقضاء على خصومه الداخليين.

- **1980:** إعادة توزيع القذافي للثروة، بما في ذلك مصادرة جميع الأموال التي تزيد عن 1,000 دينار في حسابات الليبيين المصرفية.

- **17 فبراير 2011:** اندلاع الثورة الليبية ضد القذافي.

- **19 مارس 2011:** بدء الضربات الجوية التي شنّها حلف شمال الأطلسي (الناتو). كان أي مسؤول حكومي انشق عن النظام بعد هذا التاريخ –عندما أصبح جلياً أنّ القذافي لن يستمرّ في الحكم– يتصرف من منطلق الحفاظ على النفس أكثر منه المبادئ.

إنّ اختيار نقطة البداية هو أمرٌ غاية في الصعوبة، لأن كل تاريخ من التواريخ المحددة أعلاه له تداعيات متعددة على أشخاص معنيين في الداخل والخارج. فعلى سبيل المثال، انشق محمود جبريل، رئيس الوزراء الليبي المؤقت لعامي 2011 و 2012، عن نظام القذافي في الأيام الأولى للثورة. بالتالي، في مصلحته ومصلحة كل الذين انشقوا عن النظام قبل قصف حلف شمال الأطلسي الضغط من أجل اعتماد 19 مارس 2011 كنقطة بداية. من جهة أخرى، فإن بالنسبة للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، والتي حاربت ضد القذافي بدءاً من ثمانينات القرن الماضي، فلا فرق عندها بين قبل 19 مارس وبعدها، وبالتالي فهي تتطالب بكشف الحقيقية لهاتين الفترتين. أما بالنسبة لعائلات الضحايا –على سبيل المثال الذين لقوا حتفهم في مجزرة سجن أبو سليم وأولئك الذين ماتوا في تحطم طائرة الخطوط الجوية العربية الليبية الرحلة 1103 (والتي سنناقشها لاحقاً) – تتطالب، أولا وقبل كل شيء، بنقطة بداية تشمل هذه المآسي. زد على ذلك مصلحة اللاعبين الإقليميين في هذا النقاش. فقد طالبت تشاد مؤخراً بكشف الحقيقة حول تدخل القذافي في البلاد، فضلاً عن التعويض عن خسائرها في الحرب. هذا وقد قام لبنان بالضغط لإنشاء بعثة تقصي الحقائق حول مصير الإمام موسى الصدر، الذي اختفى بعد لقائه القذافي في العام 1978. وبعبارة أخرى، إنّ نقطة البداية للبحث عن الحقيقة في ليبيا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الانتقالية، وأي نقطة بداية ستكون في النهاية انعكاساً لتوازن القوى في البلاد.

ومع ذلك، ثمّة أحداث رئيسية أخرى في تاريخ ليبيا الحديث لا يمكن تجاهلها. ما زالت بؤر التوتر التاريخية هذه، سواء قبل ثورة 2011 أو أثنائها، تزعزع استقرار ليبيا. فلا بد من البد بتحقيق جدي وشامل في أقرب وقت ممكن.

مجزرة سجن أبو سليم

تشير تقديرات منظمة هيومن رايتس ووتش[12] أنّ عدد قتلى سجن أبو سليم في العام 1996 وصل إلى 1,270 قتيل بعد أن احتجوا على ما يلقونه من سوء معاملة وانتهاك لحقوقهم الإنسانية. ولضمان نيل المسؤولين عن ذلك عقابهم، أنشأت أسر الضحايا مجموعة ضغط عظيمة التأثير عرفت باسم رابطة أهالي شهداء مجزرة سجن أبو سليم. في اجتماعها السنوي للعام 2013 الذي عقد في يناير في طرابلس،[13] أصدرت الرابطة مجموعة من المطالب تضمنت تكريم شهداء مجزرة سجن أبو سليم، بما في ذلك إحياء الذكرى السنوية للمجزرة وإدراجها ضمن المناهج التعليمية، وتسليم جثامين الشهداء إلى أسرهم، ومحاكمة المسؤولين عن المجزرة، والاعتذار من أسر الشهداء ونشره في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، والتعويض المادي لأسر الضحايا، والكشف عن حقيقة المجزرة، بما في ذلك أسماء من قُتلوا ومن شارك وأي ظروف أو أحداث ذات صلة بالمجزرة، وتطبيق القانون تطبيقاً كاملاً ولاسيما معاقبة المسؤولين عن أعمال القتل.

إنّ نقطة البداية للبحث عن الحقيقة في ليبيا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الانتقالية، وأي نقطة بداية ستكون في النهاية انعكاساً لتوازن القوى في البلاد.

يعتمد الأسلوب الذي سيتم إتباعه للتعامل مع مجزرة سجن أبو سليم ومسألة التعويضات على سياسات عملية التحول الواسعة. كان معظم ضحايا المجازر من الإسلاميين، لذلك قد

[12] هيومن رايتس ووتش، "Libya: June 1996 Killings at Abu Salim Prison"
27 يونيو 2006، http://www.hrw.org/en/news/2006/06/27/libya-june-1996-killings-abu-salim-prison. راجع أيضاً، نيك روبرتسون وبول كروكشانك، "Jihadist death threatened Libya peace deal"، سي إن إن، 28 نوفمبر 2009، http://www.edition.cnn.com/2009/WORLD/africa/11/23/libya.death/index.html.

[13] مشاركة المؤلف في الاجتماع السنوي لرابطة أسر شهداء مذبحة بوسليم، طرابلس، 5 يناير 2013.

تثير التعويضات الكبيرة لأسر الضحايا اعتراض الأحزاب الأخرى. في تونس، على سبيل المثال، اتُهمت الحكومة الإسلامية التي تديرها حركة النهضة بتبديد المال العام حين سددت تعويضات للمعتقلين السياسيين الذين كان معظمهم من الإسلاميين. وقد تمّ اعتماد نهج آخر في أماكن أخرى يقوم على تأمين وظائف في القطاع العام لأسر الضحايا كوسيلة بديلة للتعويض عنهم، وهو نهج متعبٌ كذلك. في تونس أيضاً، اتهمت الحكومة بمحاولة السيطرة على الدولة من خلال توظيف سجناء سابقين (لاسيما من الإسلاميين) في مؤسسات الدولة. لا شك أنه من المتوقع سعي الإسلاميين إلى المطالبة بأجوبة وتعويضات عن المجازر. حتى ولو كان معظم الليبيين يتعاطفون مع ضحايا أبو سليم، سيتعيّن على الحكومة استباق العواقب السياسية لأية تسوية.

القانون رقم 4 لعام 1978، أو "قانون الملكية"

كانت إحدى أولى المظاهرات في طرابلس بعد سقوط القذافي لأناس صودرت منازلهم وممتلكاتهم بموجب القانون رقم 4 لعام 1978. أسفر عن هذا القانون، والذي نظّم مبدأ "المنزل ملك للمقيم فيه"، موجة مصادرة من قبل ليبيين لمنازل ليبيين آخرين. ونتيجة لذلك، أصبحت الأسئلة حول الملكية المشروعة معقدة جداً، لا سيما أن الذين استولوا على المنازل كانوا قادرين على بيعها إلى آخرين، حتى إنّ في بعض الحالات، نُقلت الملكية من شخص إلى آخر عدة مرات. في كثير من الحالات، دفع أصحاب المنازل الحاليون ثمنها، في حين لم يتم التعويض لأصحابها الأصليين. من الصعب قياس نطاق المشكلة، ولكن تشير بعض التقديرات إلى أنّ إعادة الملكيات بالكامل في طرابلس وحدها تعني طرد و إعادة التوطين ربع سكان المدينة الذي يبلغ عددهم 2.2 مليون نسمة.[14] وفي ظل غياب الحل المناسب لهذه المشكلة، يمكنك أن ترى أنه كُتب على جدران بعض المنازل في طرابلس أنها "ملك مقدس" لإحدى العائلات التي تخضع لقانون الملكية. وفي حين أنّ بعض أصحاب المنازل الأصليين على استعداد لانتظار التعويض القانوني، إلا أنّ آخرون قد لجئوا إلى الاقتصاص غير القانوني وقاموا بطرد "المالكين" الحاليين تحت تهديد السلاح.

المنافسات الإقليمية والتاريخية

للعديد من الصراعات القائمة في ليبيا جذور تاريخية عميقة من شأنها أن تعقّد عملية المصالحة الوطنية. فعلى سبيل المثال، يعود التنافس القائم بين مصراتة وبني وليد إلى العام 1920 على أقل تقدير، إذ تحمّل مصراتة بني وليد مسؤولية مقتل الزعيم رمضان السويحلي الذي كان ضد الانتداب الإيطالي. وبعد مرور ما يقرب القرن على الحادثة، وتحديداً في أيلول 2012، وقفت مدينة بني وليد بوجه قرار صادر عن المؤتمر الوطني العام الذي يطالبها بتسليم مطلوبين، إذ كانت على قناعة أن مصراتة هي من دفع لاتخاذ هكذا قرار وأنه قد تم تمريره من قبل السلطة التشريعية فقط تحت ضغط من أهالي المدينة. رداً على ذلك، فرضت كتائب مصراتة حصاراً دام 25 يوماً على بني وليد، انتهى بسقوط المدينة وخلّف 100 قتيل ومئات الجرحى. ولزيادة الطين بلّة،علق مقاتلو مصراتة المنتصرون صوراً لرمضان السويحلي في أنحاء مختلفة من المدينة، الأمر الذي ثبّت بحزم الخصومة التاريخية القائمة بين هاتين المدينتين.

الانتقام والرد

إنّ ماضي ليبيا مليءٌ بالأحقاد التي يجب البت فيها. على سبيل المثال، تعرّض الكثير من الإسلاميين في ليبيا للتعذيب وسوء المعاملة في سجون القذافي. وفي خلال الثورة، جمع بين العديد من الفصائل هدفاً واحداً، وهو إسقاط النظام. إلا أنّ هذه الوحدة المؤقتة كانت هشة. كان اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية في عهد القذافي، ولكنه انشق في 22 فبراير 2011، وأصبح رئيس الأركان العامة لجيش الثوار، إلا أنّ الأعداء القدامى لم يكونوا مستعدين للانتظار حتى سقوط القذافي لتصفية حساباتهم، ويُعتقد أنّ الجهاديين السابقين كانوا وراء اغتيال يونس في 28 يوليو 2011. وبعد سقوط القذافي، ظهرت هذه القضايا. وقد شهدت بنغازي في مرحلة ما بعد الثورة، على سبيل المثال، هجمات واسعة النطاق على مكاتب الأمن ومراكز الشرطة. ومن المفهوم أن المستهدفين كانوا أعضاء في النظام السابق يخدمون في شرطة بنغازي. ويُعتقد أن من وراء هذه هجمات كانوا إما جهاديين سابقين تعرضوا للتعذيب على أيدي قوات أمن القذافي أو موالين للنظام السابق أرادوا أن ينتقموا من المنشقين.[15]

أسئلة من دون إجابات

ثمّة العديد من البقع السوداء التي تلطّخ العقود الأربعة الأخيرة من تاريخ ليبيا. بالإضافة إلى حالات فردية من التعذيب والاختفاء، هناك أيضاً حقيقة ما حدث للبلد في ظل نظام مبهم لا يمكن اختراقه.

---

[14] منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "Housing, Land and Property Issues and the Response to Displacement in Libya"، http://terra0nullius.files.wordpress.com/2013/02/unhcr-report-hlp-issues-and-displacement-in-libya-copy.pdf، 32.

[15] مقابلة أجراها المؤلف مع سفيان عميش، الناشط في المجتمع المدني وتحديداً في ما يتعلق بالمصالحة وبناء السلام في ليبيا، طرابلس، يناير 2013.

يريد الليبيون أن يعرفوا، على سبيل المثال، لماذا شنت بلادهم حرباً على تشاد دامت عشر سنوات تقريباً (1978-1987) وما الذي يبرر مقتل أكثر من 7,000 جندي في حرب كانت ليبيا الخاسر فيها. وبعد أعوام، كانت طائرة تابعة للخطوط الجوية العربية الليبية الرحلة 1103 في طريقها من بنغازي عندما تحطمت في طرابلس في شهر ديسمبر من العام 1992، مما أسفر عن مقتل جميع الركاب الذين كانوا على متنها والذين كان عددهم 157 راكباً. يزعم الآن بعض الليبيين أن القذافي دبر الحادث لجذب الانتباه العالمي إلى تأثير العقوبات على بلاده – بمعنى أن العقوبات قد حرمت الطائرات المدنية من قطع الغيار والصيانة اللازمة، مما تسبب في سقوط قتلى مدنيين. بغض النظر عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الحادث، يريد الليبيون فعلاً معرفة ما حدث، والحقيقة ضرورية بالنسبة لهم من أجل المضي قدماً. كذلك، يستحق الليبيون أن يعرفوا الحقيقة حول حادث تفجير طائرة بانام 103 في العام 1988 المعروف باسم "تفجير لوكربي" والذي راح ضحيته 270 مدنياً. توجهت أصابع الاتهام نحو ليبيا، وفي العام 2003 وقّعت ليبيا تسوية مع عائلات الضحايا بدفع 2.7 مليار دولار في مقابل رفع العقوبات عنها. لسوء الحظ، تطول لائحة المآسي المماثلة الغامضة التي حصلت في خلال حكم القذافي، بدءاً من مجزرة سجن أبو سليم إلى إصابة 400 طفل بالإيدز بين العامين 1999 و2007.

التطهير

بعد هزيمة نظام القذافي واعتقال عدد كبير من كبار مسؤوليه أو هجرتهم، يواجه الليبيون حالياً تحدياً كبيراً يتمثل في إعادة صياغة الدولة. وبدوره، أدى هذا التحدي إلى مشكلة أصعب تتمثل في ما يجب فعله مع رموز النظام ومسؤوليه الآخرين – الذين عملوا في ظل حكم القذافي ومُنحوا بعض السلطات. ونتيجة لذلك، تتطلب إعادة بناء ليبيا بعد سقوط القذافي تأسيس عمليات وسياسات لتنظيم مشاركة رموز النظام السابق في النظام السياسي الجديد في ليبيا أو منعهم من المشاركة – عملية تُعرف كذلك وفي شكلٍ خاص ضمن تجربة أوروبا الشرقية بعملية "التطهير".

شكّل الأسلوب الذي يجب اعتماده للتعامل مع الموظفين السابقين في القطاع العام واحداً من أكثر التحديات المسببة للخلاف التي تقف في طريق إعادة بناء ليبيا بعد انتهاء الصراع. تتراوح النهج المقترحة بين فرض حظر كامل على مسؤولي النظام السابق ومنعهم من تولي أي منصب عام – بغضّ النظر عن مستوى مشاركة هذا المسؤول في النظام السابق وطبيعتها – إلى إدماجهم في مؤسسات الدولة الجديدة بطريقة منظمة.

شكّل الأسلوب الذي يجب اعتماده للتعامل مع الموظفين السابقين في القطاع العام واحداً من أكثر التحديات المسببة للخلاف التي تقف في طريق إعادة بناء ليبيا بعد انتهاء الصراع.

اختار الليبيون في نهاية المطاف الخيار الأكثر تطرفاً، خياراً جاء على شكل قانون العزل السياسي الذي اعتمده المؤتمر الوطني العام في ليبيا في الخامس من مايو 2013. وحظي القانون بالتأييد الساحق؛ فمن أصل 200 نائب، صوّت 164 لصالح القانون و4 فقط ضده.[16] يفرض القانون حظراً لمدة عشر سنوات يبقى أولئك الذين تولوا مناصب رفيعة المستوى في ظل نظام القذافي بين العامين 1969 و2011 في عددٍ من الفئات بعيداً عن الحياة العامة، بما في ذلك الوزراء وضباط الشرطة رفيعي المستوى ورؤساء الاتحادات الطلابية (انظر الملحق 1). كما أنه يعطي معايير أخرى تؤدي إلى الإقصاء، بما في ذلك التعاون مع قوات الأمن، والإشادة العلنية بالقذافي أو بكتابه الذي يحمل عنوان "الكتاب الأخضر"، أو إقامة علاقات تجارية مع النظام.[17]

أصر الثوار أن القانون لا يجب أن يشمل رموز النظام السابق القيادية وكبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية فحسب، بل فئة أوسع من الموظفين الذين شاركوا النظام وعملوا معه.[18] وكانت حجتهم أن النظام يعمل كوحدة متكاملة، وليس كوحدات فردية. حتى أولئك الذين لم يشاركوا في شكلٍ مباشر في تعذيب السجناء، على سبيل المثال، فقد ساعدوا في استمرار النظام بينما كانت الجرائم مستمرة.

---

[16] بي بي سي، "Libya Parliament Bans Gaddafi Era Officials"، 5 مايو 2013، http://www.bbc.co.uk/news/world-afri-ca-22423238.

[17] هيثم عميرة فرنانديز، "Libya and the problematic Political Isolation Law" المعهد الملكي الإسباني، 20 يونيو 2013، http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari20-2013-amirah-fernandez-libia-ley-aislamiento-politico.

[18] مقابلة أجراها المؤلف مع سامي السعدي، القيادي السابق في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة ورمز من رموز الحركة السلفية، طرابلس، يناير 2013.

طالب أولئك الذين كانوا يدفعون بالقانون إلى أقصى أشكاله وأكثرها تطرفاً أيضاً بتطبيقه على المسؤولين الذين انشقوا قبل الثورة وأثناءها، حتى أولئك الذين انشقوا علناً عن النظام منذ عقود. ويقول محمد التومي، وهو عضو في المؤتمر الوطني العام (البرلمان) وأحد أبرز قيادات الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا: "ما من شيء يُسمّى بالانشقاق عن النظام القديم. إنها مجرد قراءة ذكية من قبل بعض مسؤولي النظام السابق؛ لقد قرأوا الخريطة السياسية جيداً وأدركوا أن نهاية النظام قد اقتربت. قفزوا من قارب يغرق إلى قارب آخر. وبالتالي، إنّ العزل السياسي أمرٌ لا بدّ منه. لا ينبغي أن يُنظر إلى القانون على أنه يستهدف الأفراد، بل طريقة التفكير والعمل في ظل النظام السابق".[19]

تعبّر الأحزاب السياسية الأخرى عن أساس منطقي متطور لقانون العزل السياسي. في هذا الصدد، يقول محمد صوان، رئيس حزب العدالة والبناء [الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا]: "إن موقفنا في الحزب هو أن العزل السياسي هو إجراء وقائي – وليس عقابي– يتم اتخاذه لحماية الثورة وقطع العلاقة مع النظام السابق. أولئك الذين يخضعون للقانون هم مواطنون عاديون يتمتعون بمجموعة كاملة من الحقوق والمسؤوليات، ولكن لا بدّ من منعهم من تولي مناصب حكومية رفيعة ليتم إبعاد النظام السابق تماماً عن قيادة الدولة".[20]

ينتمي أنصار قانون العزل السياسي إلى مختلف شرائح المجتمع الليبي، وتعكس مطالبهم بتطبيق القانون معاناتهم في ظل حكم القذافي. كان الثوار، وضحايا التعذيب، وأسر ضحايا مجزرة سجن أبو سليم من بين أقوى المدافعين للموافقة على القانون وتنفيذه.[21] يعتقد عدد كبير من الأشخاص ممن يشجعون قانون العزل السياسي أن الليبيين لا يمكنهم حماية الثورة ومنع اندلاع ثورة مضادة يقودها الموالون للنظام السابق إلا من خلال اعتماد قانون العزل السياسي وتنفيذه. وقالوا إن أولئك الذين دعموا نظاماً فاسداً وقمعياً يجب أن لا تتم مكافأتهم بالانضمام إلى نظام ليبيا الجديد. ينطوي تولي منصب عام الحصول على السلطة، وسيتيح وصول المسؤولين السابقين إلى موارد الدولة الفرصة أمامهم لمواصلة العمل ضد الثورة.

والجدير بالذكر أنّ دوافع أقل نبلاً كانت موجودة أيضاً، من بينها المصلحة الذاتية السياسية. على الرغم مما قد يخشاه البعض، إلا أنه ما من ثورة مضادة حقيقية تلوح في الأفق الآن. إنّ النظام السابق وحلفائه في حالة من الفوضى؛ لقد فر العديد من البلاد أو نزحوا داخل ليبيا أو بعضهم في سجون الثوار. من ناحية أخرى، إنّ السياسة الانتقالية حقيقية ومن المؤكد أنها لعبت دوراً في الضغط من أجل قانون العزل السياسي. لقد استخدم بعض السياسيين هذا القانون لإقصاء منافسيهم وللتمهيد لتحقيق مكاسب سياسية. وكان محمود جبريل، القيادي في تحالف القوى الوطنية ورئيس الوزراء الليبي المؤقت لعامي 2011 و2012، مستهدفاً على وجه الخصوص. عمل جبريل لعدة سنوات مستشار الشؤون الاقتصادية لدى القذافي؛[22] وبعد الثورة، فاز تحالف القوى الوطنية بنصف مقاعد قائمة الحزب تقريباً (39 مقعد من أصل 80 مقعداً) في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، أي أكثر من ضعف تمثيل حزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين.[23] إلا أنّ جبريل ممنوع من تولي أي منصب عام نظراً للدور السياسي الذي كان يلعبه قبل الثورة.[24] من ناحية أخرى، كان الإخوان المسلمون والسلفيون مستبعدين من الحياة السياسة في ظل النظام السابق. إذاً، سيكون الإسلاميون المستفيد الأول من أي قانون عزل بغض النظر عن نطاق عمله، إذ إنه سيقويهم في الانتخابات المقبلة. على الرغم من بعض المعارضة الداخلية، دعم الإخوان المسلمون قانون العزل السياسي واعتبروه على أنه إجراء وقائي لحماية الثورة.[25] وعلى العموم، تم تمرير القانون بعد ضغطٍ من الأحزاب الأساسية، التي عانت ما عانته في ظل حكم القذافي، والجماعات المسلحة التي تروّج لحماية الثورة من خلال تمرير هكذا القانون.

---

[19] مقابلة أجراها الكاتب مع محمد التومي، عضو المؤتمر الوطني العام من الكتلة الوطنية للتغيير، يناير 2013.

[20] مقابلة أجراها الكاتب مع محمد صوان، رئيس حزب العدالة والبناء، طرابلس، يناير 2013.

[21] لمعرفة المزيد عن الدوافع الكامنة وراء قانون العزل السياسي، راجع إبراهيم شرقية، "An Ill-Advised Purge in Libya"، نيويورك تايمز، 18 فبراير 2013، http://www.nytimes.com/2013/02/19/opinion/an-ill-advised-purge-in-libya.html?_r=0.

[22] كريستوفير ستيفين، "Jibril Says Purge Law May Affect 500,000"، بلومبيرغ، 8 مايو 2013، http://www.bloomberg.com/news/2013-05-08/libya-s-jibril-says-purge-law-may-affect-500-000-people.html.

[23] *ليبيا هيرالد*، "National Forces Alliance sweeps party lists as election results finally announced"، 17 يوليو 2012، http://www.libyaherald.com/2012/07/17/national-forces-alliance-sweeps-party-lists-as-election-results-finally-announced/#axzz2fnPawz32.

[24] ستيفين، "Jibril Says Purge Law May Affect 500,000".

[25] يعارض بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين قانون العزل السياسي، بما أنه يعاقب أفراداً لا يرتبطون بالضرورة بالفساد أو الجرائم التي وقعت في الماضي. إنهم يقولون أن الأمور لا يجب أن تكون كذلك من وجهة نظر الدين الإسلامي، الذي يؤكد على أن كل فرد، ذكر أو أنثى، مسؤول عن أفعاله. من ناحية أخرى، تؤيد قيادة الإخوان المسلمين قانون العزل السياسي كعمل وقائي لا يحرم الأفراد من حقوقهم، إنما هو تدبير ضروري لحماية الثورة. مقابلة أجراها المؤلف مع محمد صوان، رئيس حزب العدالة والبناء، طرابلس، يناير 2013.

وأيا كانت الدوافع وراء قانون العزل السياسي، إلا أنّ تطبيق القانون الذي تمّ إقراره قد يؤدي إلى حالة مطولة من عدم الاستقرار وسيعقّد عملية المصالحة الوطنية في المستقبل. وفي كلمته التي ألقاها أمام مجلس الأمن الدولي في شهر يونيو، قال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا طارق متري: "إنّ العديد من معايير الإقصاء تعسفية، وبعيدة المدى، وغامضة في بعض الأحيان، ومن المحتمل أن تنتهك الحقوق المدنية والسياسية للعدد كبير من الناس".[26] من ناحيته، حذّر أستاذ القانون الجنائي الليبي الهادي بو حمرا من أن الآثار المترتبة عن قانون العزل السياسي ستؤدي إلى انقسام المجتمع الليبي وتدميره: "إنّ قانون العزل السياسي هو برنامج يمكن أن يقوض جوهر المصالحة الوطنية ويقسّم المجتمع الليبي إلى نصفين. يشكّل القانون تهديداً خطيراً على استقرار المجتمع الليبي. وهو نقيض العدالة الانتقالية، وبالتالي، فإنّ تطبيق القانون سيؤدي إلى إقصاء قسم كبير من المجتمع – والذي بدوره سيخلق قوة عمل ضد الدولة التي من شأنها أن تدعم الموالين للنظام السابق بشكل كبير وأن تهدد الدولة الليبية بشكل خطير".[27] لرسم مقارنة واضحة، يذكرنا قانون العزل السياسي بعملية "اجتثاث حزب البعث" سيئة السمعة التي اعتمدتها الولايات المتحدة في العراق. ارتكب بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في حينها، خطأ فادحاً عندما أصدر قرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 1 في مايو 2003. أبعد هذا المرسوم مختلف أعضاء حزب البعث التابع لصدام حسين عن الخدمات المدنية والعسكرية العراقي، مما أدى إلى إيقاف عملية إعادة إعمار العراق، وتهميش قطاعات واسعة من المجتمع العراقي، وتأجيج الطائفية التي استمرت إلى يومنا هذا.

أيا كانت الدوافع وراء قانون العزل السياسي، إلا أنّ تطبيق القانون الذي تمّ إقراره قد يؤدي إلى حالة مطولة من عدم الاستقرار وسيعقّد عملية المصالحة الوطنية في المستقبل.

سيترك على الأرجح قانون العزل السياسي آثار مماثلة في ليبيا. يقول مناصرو قانون العزل السياسي أن ليبيا تختلف عن العراق: إنّ 97 بالمئة من الليبيين هم من المسلمين السنة، لذلك ما من خطر بتفاقم "الطائفية" بالمعنى العراقي. ومع ذلك تعاني ليبيا تصدعات اجتماعية أخرى يمكن أن يساهم قانون العزل السياسي في تفاقمها. تُعتبر القبلية والمناطقية من ضمن الانقسامات التي قد تزداد سوءاً بفعل هذا القانون. في حال كان القانون يؤثر في شكل غير متناسب على الجماعات التي تُعتبر موالية للنظام أو "الأزلام" ويستثنيها، سيساهم قانون العزل السياسي في زيادة الخلافات القائمة. وقال زعيم قبلي طلب عدم ذكر اسمه: "إننا نبذل قصارى جهدنا للمساهمة في إعادة بناء ليبيا. لا نريد أن تبقى معاملتنا على أننا موالو القذافي؛ من منا ساعد القذافي لا يمثل قبيلتنا. نمد يدنا إلى إخواننا الليبيين لبناء وطنٍ جديد. ولكن إذا بقينا مستبعدين، سنجد أمامنا خياراً واحداً فقط: البحث عن أولئك الذين تم استبعادهم أيضاً وبناء تحالفات جديدة بين الذي تمّ تهميشهم. سيكون علينا أن ننتقم. الاستبعاد الدائم ليس خياراً بالنسبة إلينا".[28]

لا تكمن مخاطر فرض قانون العزل السياسي في إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي في ليبيا فحسب، ولكن أيضاً في محو الذاكرة المؤسساتية للدولة الليبية من خلال استبعاد ذوي الخبرة العاملين في مؤسسات الدولة. ويزيد من تعقيد الوضع حقيقة أن المؤتمر الوطني العام لم يقرر بعد آلية تطبيق القانون، رغم أن عدداً من الاستقالات القسرية لشخصيات رفيعة المستوى قد تمت كإشارة على أن المؤتمر الوطني العام جاد بشأن التنفيذ. وفي هذا الصدد، حذّر محمود جبريل أنّ نصف مليون شخص سيفقدون وظائفهم نتيجة لتنفيذ القانون، الأمر الذي قد "يدمر هياكل الحكم".[29] في يونيو 2013، نظمت اللجان القضائية في ليبيا إضراباً احتجاجاً على القانون، الذي، وفقاً لميناس أسوشيتس للاستشارات المتعلقة بالمخاطر السياسية، "من المحتمل أن يؤثر على عشرات الموظفين القضائيين، من قضاة ومحامين وأعضاء لجنة الإدعاء العام. وفقاً لبعض التقديرات، سيتم الاستغناء عن نصف قضاة البلاد على الأقل".[30] حتى محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس دولة ليبيا الفعلي، اضطر إلى الاستقالة من منصبه بعد أيام من تمرير القانون، لأنه شغل منصب سفير ليبيا لدى الهند لمدة عامين قبل انشقاقه في العام 1980.[31]

---

[26] ميشال نيكولس، "UN Says Libya Political Exclusion Law Likely Violates Rights"، رويترز، 18 يونيو 2018، http://www.reuters.com/article/2013/06/18/us-libya-un-idUSBRE95H15Y20130618.

[27] مقابلة أجراها المؤلف مع الهادي بو حمرا، أستاذ الحقوق في جامعة طرابلس، طرابلس، يناير 2013.

[28] مناقشة أجراها المؤلف مع إحدى الشخصيات القبلية، طرابلس، يناير 2013.

[29] ستيفين، "Jibril Says Purge Law May Affect 500,000".

[30] ميناس أسوشيتس: الشؤون السياسية والأمنية، "Libya Politics and Security, Judicial Security on Strike"، 18 يونيو 2013، http://www.menas.co.uk/politics_and_security/libya/news/article/3080/Judicial_committees_on_strike.

[31] بي بي سي، "Libya GNC Chairman Muhammad al-Magarief resigns"، 28 مايو 2013، http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-22693963.

بطبيعة الحال، يُعتبر قانون العزل السياسي أداة حادة استثنائية يمكن استعمالها لمعالجة الفساد العميق والتجاوزات التي اتسم بها نظام القذافي. ويعاقب القانون فئات كاملة من الناس على أساس الذنب بالتبعية، لكنه لا يقدم أي مقياس موضوعي حقيقي لضمان استقامة موظفي القطاع العام الجدد وصدقهم – الأمر الذي يؤكد أنه لا يقوم بأي شيء إزاء أولئك الفاسدين الذين لا تجمعهم علاقة سابقة بالنظام. وبعبارةٍ أخرى، يمكن أن يؤدي قانون العزل السياسي بسهولة إلى ظهور وجوه فساد جديدة تحل محل القديمة.

بدائل قانون العزل السياسي

لجميع الأسباب المذكورة أعلاه، سيجد الليبيون على الأرجح أنّ قانون العزل السياسي، بصيغته الحالية، غير قابل للتطبيق. وكما هو الحال في بلدان أخرى، من الممكن أن نتوقع أن يتم تعديل القانون، أو استكماله مع قوانين أخرى، أو حتى إلغاؤه بالكامل. وعلى الرغم من أنه قد يبدو الأمر متأخراً جداً، لا يزال من المنطقي أن تُطرح بدائل لقانون العزل السياسي. يمكن لليبيا أن تخلق إطاراً فعالاً للتطهير، وذلك إما عن طريق الجمع بين هذه النهج مع القانون أو استبداله بالكامل.

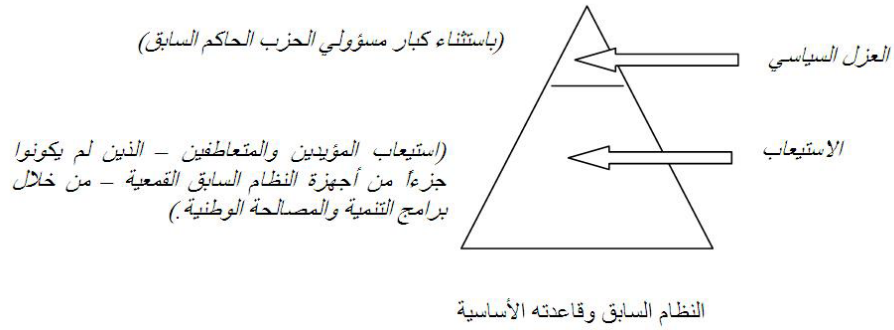

وتطرح عملية العدالة الانتقالية ذات المصداقية نفسها كبديل يمكن اعتماده لقانون العزل السياسي، وهذا ما سنناقشه مطولاً في هذه الورقة. سيكون من شأن قانون العدالة الانتقالية، المبني على آلية تقصي الحقائق، معاقبة منتهكي الحقوق والفاسدين بغض النظر عما إذا كانوا مرتبطين مع النظام القديم أو الحكومة الجديدة. يجب أن تستخدم لجان تقصي الحقائق والتحقيقات الجدية التي تستند إلى الأدلة من أجل "حماية الثورة" – وهو هدف مناصري قانون العزل السياسي – ومنع عناصر النظام القديم من القيام بدور كبير في ليبيا الجديدة. سواء اعتمدت ليبيا قانون العزل السياسي أو قانون العدالة الانتقالية أو كليهما، ينبغي على الليبيين إجراء حوار وطني شفاف وشامل حول منطق نهج مفهوم "التطهير" المطروح والمخاطر التي تطرحه وفوائده في مرحلة ما بعد القذافي. ومن شأن ذلك أن يضع أسس عملية مصالحة واسعة النطاق.

ثمّة العديد من النتائج المحتملة لمثل هذا الحوار الوطني المقترح؛ إحداها قانون عزل سياسي معدّل من شأنه أن يحد إنفاذ القانون بالإضافة إلى استراتيجية شاملة لتأهيل معظم الشخصيات المرتبطة بالنظام وإعادة إدماجهم. يوضح الشكل أدناه أنه في حين يمكن أن يستهدف قانون العزل السياسي المسؤولين الكبار فقط من النظام السابق، يتم تنفيذ استراتيجية بالتوازي للتعامل مع قاعدة النظام الأوسع. لا بد لهذه الاستراتيجية أن تركز على استيعاب هؤلاء الأفراد – أعضاء النظام السابق الذين لم يشاركوا في انتهاكات حقوق الإنسان– من خلال برامج التنمية والمصالحة الوطنية. سيعالج هذا النهج مخاوف الثوار من خلال إقصاء مسؤولين كبار جداً، خاصة من قوات الأمن، في الوقت الذي يسمح فيه إعادة إدماج الأفراد التي كانت مرتبطة بالنظام بشكل أقل.

نطرح بديل آخر لقانون العزل السياسي وهو عملية مراجعة المعلومات الأمنية لعناصر النظام السابق. بعد سقوط القذافي مباشرةً وخلال التحضيرات لإجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام، قام المجلس الوطني الانتقالي، الذي عمل بصفته حكومة الأمر الواقع خلال الحرب ضد القذافي من فبراير 2011 وحتى انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، بإصدار القرار رقم 16 لعام 2012، الذي أنشأ وكالة تدقيق للمعلومات الأمنية تسمى الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية. مهمّة هذه اللجنة هي التحقيق في خلفية أي مرشح لمنصب قيادي في الدولة (عضوية المؤتمر الوطني العام على سبيل المثال) بهدف ضمان أن المرشح ليس لديه تاريخ مع النظام السابق أو الفساد. تم تشكيل اللجنة لفترة مؤقتة وستنحل عندما يصبح دستور ليبيا الجديد حيز التنفيذ.

لسوء الحظ، كانت اللجنة غارقة في عدد من القضايا التي توجّب التحقيق فيها. على سبيل المثال، تلقت اللجنة 5,000 طلب ترشيح وأعطيت 21 يوماً فقط للسماح لهم أو منعهم من الترشح. قال مدير عام اللجنة سعد الدين، "لقد قمنا باستبعاد 250 طلب ووافقنا على البقية، في انتظار أي دليل جديد يربطهم بقيادة النظام السابق".[32] مما لا شكّ فيه أن هناك

[32] مقابلة أجراها المؤلف مع سعد الدين، المدير العام للهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية، طرابلس، يناير 2013.

العديد من الشكاوى حول طبيعة اللجنة وعملها. قال أحد أعضاء اللجنة لصحيفة **ليبيا هيرالد**: "اسم هيئتنا هو الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية"، مضيفاً: "عندما نصوت لشطب شخص ما، فهذا يعني بطريقة أو بأخرى انه ليس وطنياً. إنه قرار صعب للغاية".[33] من جهته، اشتكى أحد أعضاء المؤتمر الوطني العام (البرلمان) الذي أبعدته الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية بعد انتخابه في المؤتمر الوطني العام، قائلاً: "فوجئت جداً عندما قال أمين عام المؤتمر الوطني العام أن الهيئة أبعدتني. لم يقابلني أحد من أعضاء الهيئة. وكأنّهم فوق الجميع. إنها النسخة الليبية من الديمقراطية".

في حين كانت تجربة الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية بعيدة كل البعد عن الكمال، فإن الدروس المستفادة من شأنها أن تساعد السلطات الليبية على إنشاء هيئة معدلة. تقوم عملية إصلاح الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية على شفافية محسنة، ومعايير متينة للمراجعة، ومركز يمكن من خلاله المرشح أن يستأنف قرارات اللجنة لدى المحاكم. وسيكون من شأن مساهمات الأحزاب السياسية الأخرى من خلال حوار وطني هادف أن تعطي الهيئة المقترحة الدعم والشرعية اللازمتين لكي تلعب دوراً أساسياً في المرحلة الانتقالية الليبية.

نزع السلاح

من المتطلبات الرئيسية لنجاح أي مصالحة وطنية في فترة ما بعد الصراع هي استعادة سيادة الدولة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وإعادة إدماجهم في المجتمع. لا يمكن تحقيق المصالحة في بيئة تسيطر عليها الميليشيات. نجح ثوار ليبيا في الإطاحة بالنظام السابق، لكن مضى عامان تقريباً وهم يرفضون نزع سلاحهم كي يصبحوا جزءاً من بنية الدولة الليبية الجديدة. وعند زيارتك لطرابلس، تلاحظ على الفور أنّ هناك دولتين تحكمان ليبيا بالتوازي: الدولة الرسمية، ممثلة في المؤتمر الوطني العام المنتخب (البرلمان) ومجلس الوزراء؛ ودولة الثوار، التي في يدها القوة العسكرية. في هذه الظروف، فإن عملية المصالحة محكوم عليها بالفشل.[34]

على الرغم من أن طرابلس تحتضن اللجنة الأمنية العليا، التي تتمتّع بقوة كبيرة وتضمّ ممثلين عن جماعات عسكرية متنوعة، إلا أنه ما من بنية تنظم ثوار ليبيا تحتها. تعمل المجالس العسكرية الموجودة بالعشرات في جميع أنحاء البلاد بشكل مستقل في غياب بنية قيادية واضحة من شأنها أن تنظم هذه المجالس. لكل مدينة رئيسية في ليبيا تقريباً مجلسها العسكري الخاص بها.

إنّ هدف الثوار الرئيسي، كما يصوّرونه، هو "حماية ثورة 17 فبراير". من المفهوم عموماً أن ما يحتاجون الحماية منه هو ثورة مضادة محتملة من قبل الموالين للنظام؛ فهم يزعمون أيضاً أنهم يريدون ضمان الانتقال الناجح من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. ومن المؤكد أن عدداً كبيراً من الثوار رفضوا نزع سلاحهم من مبدأ التزامهم بما يعتبرونه "حماية الثورة". في حين أنّ آخرين يدفعهم انعدام ثقتهم في عملية الانتقال ذاتها. إنّ غياب عملية موثوقة لبناء الدولة، غالباً ما يتجلى في انعدام الأمن، منع الثوار من الالتزام بالانتقال – الأمر الذي أدّى بدوره إلى إضعاف الجهود المبذولة في عملية بناء الدولة. في هذا الصدد، يقول ديرك سالومونز: "على المقاتلين السابقين وقادتهم أن يؤمنوا بمستقبل تتفوق فيه حسنات السلام على حسنات الحرب".[35] وحتى الآن، باءت الجهود التي تبذلها الدولة الليبية الجديدة لتوفير ذلك المستقبل بالفشل .

إنّ بعض المراقبين (وحتى الثوريين) يعتقدون حقاً أن الميليشيات قد تم اختراقها من قبل الانتهازيين الذين انضموا إلى الثورة من أجل مصلحتهم الخاصة. قال زعيم ميليشيا بارز: "كان العدد الإجمالي للثوار الذين قاتلوا القذافي في جميع أنحاء البلاد أقل من 40,000 مقاتل". يضيف: "لقد حاربنا منذ بداية الثورة في مصراتة، ونحن نعرف أن تقديراتنا دقيقة للغاية. لا نعرف كيف وصل عدد الثوار إلى 200,000 مقاتل. لا نعرف من أين جاء هؤلاء الـ 160,000 مقاتل. بالطبع، هناك العديد من الانتهازيين الذين يريدون الاستفادة من الثورة".[36] إنّ الكثير من المقاتلين السابقين مترددون في إلقاء السلاح والانضمام إلى بنية الدولة الرسمية خوفاً من أن يفقدوا الكثير من الامتيازات التي يتمتعون بها حالياً. تتمتع اللجنة الأمنية العليا حالياً

---

[33] ماثيو غالتيه، "Inside the Commission for Integrity and Patriotism"، *ليبيا هيرالد*، 11 أبريل 2013، http://www.libyaherald.com/2013/04/11/inside-the-commission-for-integrity-and-patriotism/.

[34] وفي الوقت عينه، لا ينبغي أن نفترض أن نزع السلاح يجب أن يسبق عملية مصالحة وطنية. فالمصالحة الوطنية ليست خطية، ونظراً لطبيعة بيئة ما بعد الصراع الفوضوية، ستحتاج الأطراف في بعض الأحيان لتحقيق التوازن بين الأولويات المتنافسة. بهذا لا بدّ من مواجهة قضايا المصالحة ونزع السلاح في وقت واحد وبشكل متوازي.

[35] ديرك سالومونز، "Security: An Absolute Prerequisite"، في *Post-Conflict Development, Meeting New Challenges*، جيرد جون وويلمجين فيركورين (بولدر، كولورادو: منشورات لين رينير، 2005).

[36] مقابلة أجراها المؤلف مع حيدر المصراتي، قائد بارز في كتائب مصراتة، طرابلس، يناير 2013.

بقدر من السلطة وميزانية تسمح لها بتوفير حوافز أكبر من أي شيء يمكن أن تقدمه الدولة الجديدة. بالتالي، لقد برز الحفاظ على الوضع الراهن على أنّه من الاهتمامات الرئيسية (أو الاهتمام الرئيسي) للعديد من الثوار الليبيين.

لقد باءت كل المحاولات لنزع سلاح هذه الميليشيات القوية ودمج أفرادها في أجهزة البلاد الأمنية بالفشل إلى حد كبير. إذ تضاءل عدد الثوار الذين نزعوا أسلحتهم وانضموا إلى الشرطة والجيش إلى حوالي 10,000 مقاتل في جميع أنحاء البلاد. على سبيل المثال، أعلن وزير الداخلية عاشور شوايل، في مارس 2013، أن 5,000 ثائر هم خرّيجو كلية الشرطة.[37] في يناير، قال شوايل إنّ 26,000 مقاتل تحت مظلة اللجنة الأمنية العليا قد تقدموا بطلب للالتحاق بقوات الشرطة.[38] وبحسب ما قال رئيس أركان القوات المسلحة الليبية يوسف المنقوش، فإنّ 5,000 ثائر انضموا رسمياً إلى الجيش الليبي إعتباراً من شهر فبراير.[39] كل هذه الأرقام تمثل تقدماً هامشياً فقط نحو المهمة الكبرى المتمثّلة بإعادة تأهيل الثوار ودمجهم في المجتمع.

وعلاوة على ذلك، لقد أحبطت المتمردون الذين لم يسلّموا أسلحتهم بعد الجهود المبذولة لاستعادة سيادة القانون أو فرض المساءلة بعد الثورة. لا يزال سيف الإسلام القذافي، منذ إلقاء القبض عليه في نوفمبر 2011، لدى المجلس الثوري ويحاكم في محكمة في الزنتان. في الوقت نفسه، انحنى المجلس الوطني الانتقالي للضغوط وتبنى القانونين رقم 35 و38 في أبريل 2012. يعطي هذان القانونان الحصانة ضد المقاضاة للثوار الذين ارتكبوا جرائم حرب أو انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال منح العفو عن أعمال جعلتها ثورة 17 فبراير "ضرورية".[40]

إنّ الكثير من المقاتلين السابقين مترددون في إلقاء السلاح والانضمام إلى بنية الدولة الرسمية خوفاً من أن يفقدوا الكثير من الامتيازات التي يتمتعون بها حالياً.

بلغت التوترات بين الدولة الليبية ومختلف المجالس الثورية ذروتها في أوائل العام 2013 في الوقت الذي كان المؤتمر الوطني العام يناقش فيه قانون العزل السياسي المقترح. في 5 مارس 2013، قام متظاهرون مسلحون بمحاصرة اجتماعاً للمؤتمر الوطني العام مطالبين أعضائه بتمرير قانون العزل السياسي. وكان قد تمّ نقل المؤتمر الوطني العام من مجمع البرلمان الرئيسي في فبراير بعد أن احتلّه الجرحى من الثوّار القدامى الذين كانوا يطالبون بالحصول على العلاج الطبي في الخارج. عندما تمكّن المشرعون من مغادرة المبنى في النهاية، قام مسلحون من بين المتظاهرين بإطلاق النار على سيارة رئيس المؤتمر الوطني العام (البرلمان) محمد المقريف،[41] الذي أعلن بعد الحادثة بأسبوع أنّ المؤتمر الوطني العام (البرلمان) سيعلق عمله لأسباب أمنية.[42] إلا أنّ محتجّين مسلّحين كانوا يطالبون بتمرير القانون واستمروا بمحاصرة مؤسسات الدولة، بما في ذلك وزارة الخارجية في أبريل.[43] والأسوأ من ذلك، في أكتوبر 2013، قام مسلحون تابعون لغرفة عمليات ثوار ليبيا باختطاف رئيس الوزراء علي زيدان لعدة ساعات. في وقت لاحق، قال إنّ هذه المجموعة كانت تنوي "إسقاط الحكومة"، حتى أنه ذهب إلى حد اتهام أعضاء من المؤتمر الوطني العام بالتورط في عملية الاختطاف.[44]

يجب أن تنطلق عملية إيجاد حلول للعلاقة المعقدة والمقلقة بين الدولة الليبية والثوار من افتراض أن العديد من الثوريين صادقون في رغبتهم في حماية ثورة 17 فبراير. وفي حين رفض بعض الثوار الانتهازيين نزع سلاحهم للحفاظ على مصالحهم الخاصة، سيكون تصوير أكثرية الثوار على أنهم كذلك أمراً بعيداً عن الدقة. ربما أفضل وصف لثوار ليبيا

---

[37] الحكومة الانتقالية الليبية: مكتب رئيس الوزراء، "تخريج الدفعة الأولى من الثوار المنضمين تحت وزارة الداخلية"، الثاني من مارس 2013، http:// www.pm.gov.ly/news/ تخريج-الدفعة-الأولي-من-الثوار-المنظمين-تحت-وزارة-الداخليةتز html.

[38] الحكومة الانتقالية الليبية: مكتب رئيس الوزراء، "العميد عاشور شوايل: تدابير أمنية تتخذ هذه الأيام"، http://www.pm.gov.ly/news/العميد-عاشور-شوايل-تدابير-امنية-تتخذ-هذه-الايام.html.

[39] محمد التومي، "Some 5,000 militia men join new Libyan army"، رويترز، 15 فبراير 2012، http://www.reuters.com/ar-ticle/2012/02/15/us-libya-militias-idUSTRE81E23H20120215.

[40] بول سالم وأماندا كادليك، "Libya's Troubled Transition"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،14 يونيو 2012.

[41] عماد لملوم، "Libya leader's car shot up as political tension soars"، *ذا ديلي ستار*، 6 مارس 2013، http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2013/Mar-06/209082-libya-interim-heads-car-comes-under-fire-minister.ashx.

[42] الجزيرة، "Libyan parliament sessions shelved"، 10 مارس 2013، http://www.aljazeera.com/news/afri-ca/2013/03/20133101443670794.html.

[43] غايث شنيب وجسيكا دوناتي، "Gunmen surround Libyan foreign ministry to push demands"، رويترز، 28 أبريل 2013، http://www.reuters.com/article/2013/04/28/us-libya-militia-idUSBRE93R03B20130428.

[44] يو إل إف ليسينغ وأيمن الورهلي، "Libyan PM says kidnapping was bid to topple government"، رويترز، 11 أكتوبر 2013، http://www.reuters.com/article/2013/10/11/us-libya-security-idUSBRE99A08F20131011.

كان ما قاله السياسي التونسي سعيد فرجاني: "إنّ ثوار ليبيا شرعيون ولكن تنقصهم الشرعية".[45] في حين يتعاطف الكثيرون مع قضية الثوار لتشكيل نظام جديد بعد القذافي، إلا أنهم لم يحتشدوا بالضرورة من أجل توفير الدعم للقضية نفسها بعد الثورة. علاوة على ذلك، إنّ سبب التوتر بين الدولة والثوار بشكل أساسي هو الاختلاف بشأن الطرق المستخدمة من أجل إحباط الثورة المضادة، وليس غياب التوافق في الآراء حول الاستقامة الجوهرية لهذا الهدف. كما أوضح زعيم ميليشيا مصراتة نفسه، "ليس لدينا مشكلة في الانضمام إلى الدولة. ليس لدينا أية مطالب تفيدنا شخصياً. لو كنا نسعى لتحقيق مكاسب شخصية، لفعلنا ذلك ببساطة ومن دون أي مشكلة. لدينا القدرة، ويمكننا أن نحقق مكاسب شخصية لو كان هذا هو الهدف، لكنه ليس كذلك. هدفنا أن نحمّل قادة كتائب القذافي المسؤولية وأن نحمي الثورة".[46]

ومع ذلك، في حين يتشارك الدولة والثوار الهدف عينه بتحقيق عملية انتقال ناجحة، يُصعّب انعدام الثقة الشديد بينهما حلّ الخلافات بشأن بعض التكتيكات. يرى الثوار أنّ موالي القذافي يسيطرون على الدولة، في حين ترى الدولة أن الثوار يبحثون عن مصالحهم الذاتية ويُصعبون إعادة الإدماج بشكل كبير. ومع ذلك، يجب أن تعمل ليبيا من أجل التوصل إلى تفاهم متبادل من خلال حوار يجمع الدولة والثوار على طاولة واحدة. وينبغي أن يركّز الحوار على كيفية تحقيق أهداف الطرفين المشتركة: انتقال ناجح وسلام مستدام. لا بدّ من استبدال الديناميكية الراهنة، وخصوصاً محاصرة الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى من قبل الثوار، بمنتدى يسمح بتبادل الآراء وإيجاد نقاط يتفق عليها الفريقان. كذلك، من شأن طرف ثالث موثوق به ويلعب دور الوسيط في تحسين فرص نجاح الحوار.

ثقافة المنتصر

لقد أدّت "ثقافة المنتصر" التي سادت منذ انهيار نظام القذافي إلى انقسامات حادة داخل المجتمع الليبي. لا يمكن تحقيق أي مصالحة وطنية ما دام هذا الانقسام الحاد والاستقطابي بين الأزلام والثوار قائماً.

لا يمكن تحقيق أي مصالحة وطنية ما دام هذا الانقسام الحاد والاستقطابي بين الأزلام والثوار قائماً.

أدت ثقافة المنتصر هذه إلى تصنيف مناطق وقبائل بأكملها تحت تسمية ثوار أو أزلام. وفي حين تم التعامل مع الثوار المنتصرين بشرف و كرامة، ألصق العار والهزيمة والذنب بالأزلام علناً. فخلّف استخدام هذه التسميات على نطاق واسع أنشأ مجتمع ليبي منقسم بعمق بالإضافة إلى انقسامه على المستوى الهيكلي. في مقابلة مع عضو المؤتمر الوطني السابق سالم الأحمر، قال فيها: "حالياً يتم تصنيف الليبيين على أنهم إما من 'الثوار' أو من 'الأزلام'، وهو ما يبقي البلد منقسماً"، وأضاف: "هذا غير عادل. تم إلصاق تسمية 'ثوار' بعدد صغير من المدن مثل مصراتة، والزنتان، وسوق الجمعة وكأن بقية البلاد لم تساهم في الثورة. من ناحية أخرى، فقد تم تعميم تسمية 'أزلام' ليشمل العديد ممن لم يكن لهم أي دور في دعم القذافي". مثالاً على ذلك، تتألف قبيلة الورفلة من مليون شخص تقريباً. إنه من غير العدل ومن الخطأ وصف بعض أبناء القبيلة على أنهم أزلام، في الوقت الذي كان العشرات منهم فقط متحالفين مع القذافي. وينطبق الشيء نفسه على بني وليد؛ إذ قاتل عدد قليل من الناس إلى جانب القذافي، إلا أنّ المدينة بأكملها والتي يبلغ عدد سكانها 80,000 شخص يُعاملون على أنهم أزلام. لا بد لذلك أن ينتهي إذا كنا نريد أن نبني وطناً جديداً ينعم بالاستقرار والازدهار".[47]

إنّ ثقافة المنتصر في ليبيا تشمل أيضاً قراءة انتقائية للتاريخ، وهذا بحد ذاته أمراً يثير الاستقطاب. حكم القذافي لمدة 42 سنة في خلالها ساهم عدد من الأطراف في النضال ضد دكتاتوريته. يمكن اعتبار ثورة 17 فبراير تاريخ إسقاط القذافي، إلا أنّ النضال ضده كان تراكمياً؛ فجميع المساهمات التي قدمها الليبيون لمقاومة نظامه الدكتاتوري وزعزعة استقراره مهمة وتستحق الاعتراف، بغض النظر عن تاريخ حدوثها بالضبط. على سبيل المثال، تستحق وفاة الطالب الصادق الشويهدي، الذي أعدم في العام 1984 بسبب تنظيم احتجاجات مناهضة للقذافي،[48] نفس القدر من الاهتمام الذي لقاه أولئك ممن لقوا حتفهم على يد كتائب القذافي خلال ثورة 17 فبراير. ومع ذلك، فإنّ الخطاب السائد في ليبيا حالياً يدور حول تمجيد ثوار 17 فبراير، وقلما يتم ذكر غيرهم. قال الأحمر: "كان آباء بني وليد من بين الأوائل الذين تمردوا ضد القذافي"، وأردف قائلاً: "قام

[45] مقابلة أجراها المؤلف مع السياسي التونسي سعيد فرجاني، تونس، مايو 2013.
[46] مقابلة أجراها المؤلف مع حيدر المصراطي، طرابلس، يناير 2013.
[47] مقابلة أجراها المؤلف مع سالم الأحمر، عضو سابق في المؤتمر الوطني العام، بني وليد (كانت هيئة النزاهة قد شطبت اسمه)، طرابلس، يناير 2013.
[48] كان الصادق الشويهدي زعيماً طلابياً ناشطاً في كتلة انقاذ ليبيا. ألقت قوات النظام القبض عليه مع عدد من الطلاب وأعدمتهم في ساحة عامة تابعة لمدرسة في بنغازي في العام 1984.

أبناء بني وليد بانقلاب ضد القذافي في العام 1993 ولكنه فشل، وبطبيعة الحال، عانوا ما عانوه من الانتقام القاسي نتيجة لذلك. لقد دفعنا ثمناً باهظاً في العام 1993 عندما كان بقية البلاد تشاهد ليس إلا". وأضاف: "كل هذا يبدو منسياً الآن".[49]

لقد أدت ظاهرة انتشار ثقافة المنتصر هذه إلى تقسيم ليبيا بطرق أخرى، وعلى الأخص من خلال ما وصفته رانيا صوادق، المتخصصة بمعهد الولايات المتحدة للسلام، بشعور الثوار "باستحقاقهم"[50] لحقوق خاصة. ويعتقد الثوار المنتصرون أنّ من حقهم امتلاك قوات عسكرية وسجون سرية خاصة بهم – وحتى في حالة الزنتان، فهم يعتقدون أن لهم الحق بإبقاء سيف الإسلام القذافي في سجن الزنتان ومحاكمته في محكمة محلية. يعتبر الكثيرون من أبناء قبيلة الزنتان أنّ محاكمة سيف الإسلام في محكمة محلية وسام شرف لهم، إلا أنّ تساؤلات قد أُثيرت في جميع أنحاء البلاد حول حق مدينة واحدة بتولي مهام الدولة. هذا وقد ذهب البعض أبعد من ذلك للإشارة إلى السلطات المسؤولة في الزنتان على أنها "حكومة الزنتان."

المجتمعات النازحة: النازحون داخلياً واللاجئون

يمثّل النزوح الجماعي عقبة رئيسية أمام إعادة بناء التماسك الاجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد الصراع. في هذا السياق، يشمل مصطلح "النزوح" الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين الذين فروا من البلاد. لا يمكن أن يحدث أي انتعاش وطني في ليبيا ما دام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع الليبي يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد وخارجها.

لقد تركت هزيمة النظام السابق ومقتل القذافي الموالين له في حالة من الفوضى. ودفع الخوف من الانتقام –وخاصة في ظل غياب سيادة القانون وانهيار مؤسسات الدولة الأمنية– أعداد كبيرة من عناصر النظام السابق وعائلاتهم إلى الفرار من البلاد، في حين أصبح آخرون نازحين داخلياً بسبب استمرار العنف. وبحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقرب 60,000 نازح.[51] يعيش النازحون داخلياً في مخيمات للاجئين وفي المناطق الحضرية في ليبيا (في ظروف صعبة للغاية) على حد سواء. وصل عدد اللاجئين من ليبيا في وقت معيّن ذروته إلى ما يقرب مليون لاجئ، على الرغم من أن التقديرات الرسمية تُظهر أن كثيرين عادوا إلى البلاد منذ ذلك الحين.[52] ومع ذلك، فإن أعدادا كبيرة من الليبيين يعيشون الآن في تونس ومصر وهم غير مسجلين رسمياً كلاجئين.

إنّ واحدة من أخطر المشاكل المتصلة بالنازحين داخلياً اليوم هي مشكلة مدينة تاورغاء. وبحسب سكان مصراتة المجاورة لها، شنّ مقاتلو تاورغاء التابعين لكتائب القذافي حملة اغتصاب وقتل ممنهجة خلال حصارهم الذي فرضوه على مدينة مصراتة والذي دام لمدة شهرين. وبعد سقوط القذافي، أجبر ثوار مصراتة جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم 42,000 على ترك المدينة التي أضحت مهجورة بالكامل. يعيش معظم أبناء تاورغاء في ثلاثة مخيمات، في حين لجأ آخرون إلى مدن ليبية أخرى أو فروا من البلاد. ومع ذلك، لا يزال سكان مدينة مصراتة يطالبون بالقصاص، وحتى بتدمير مدينة تاورغاء بهدف منع سكانها من العودة. قال فريد ابراهامز، المستشار الخاص لمنظمة هيومن رايتس ووتش: "فقد تمّ ملاحقة أبناء تاورغاء، واعتقالهم، وتعذيبهم، وقتلهم. تؤكّد صور الأقمار الصناعية التي تم تحليلها من قبل هيومن رايتس ووتش أن ما رأيناه على أرض الواقع: تدمير منهجي للمباني السكنية والتجارية والصناعية في المدينة بعد توقف القتال في محاولة جلية لمنع عودتهم".[53] يقول علي التاورغي، المتحدّث باسم مخيّم نازحي تاورغاء الداخليين في جنزور القريبة من طرابلس، أنّ أبناء تاورغاء أصبحوا الآن ضحايا الأعمال الوحشية. يضيف علي: "قبل أن نكشف حقيقة انتهاكات الماضي، نحن بحاجة إلى كشف حقيقة الانتهاكات الحالية. ليس هناك عدالة انتقالية. هناك عدالة واحدة فقط لا غير وهي عدالة المنتصر".[54]

حتى الآن، لا يزال الحل للصراع القائم بين مدينتي مصراتة وتاورغاء والمصالحة بينهما أمراً بعيد المنال – ومعقداً إلى حد كبير بسبب اتهامات الاغتصاب. يبدو أبناء مصراتة

---

[49] مقابلة أجراها المؤلف مع سالم الأحمر، طرابلس، يناير 2013.
[50] مقابلة أجراها المؤلف مع رانيا صوادق، متخصصة بالشأن الليبي بمعهد الولايات المتحدة للسلام، طرابلس، يناير 2013.
[51] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "Fact-sheet – January 2013"، يناير 2013، http://www.unhcr.org/4c907ffe9.html.
[52] المرجع نفسه، راجع أيضاً المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، "UNHCR Global Appeal 2012-2013 – Libya"، 1 ديسمبر 2011، http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=49e485f36&coi=LBY&scid=49aea93a73&keywords=operations.
[53] فريد أبراهامز، "Why have we forgotten about Libya?" في غلوبل بوبليك سكوير، فريد ذكريا، سي إن إن، 25 مارس 2013، http://glo-balpublicsquare.blogs.cnn.com/2013/03/25/why-have-we-forgotten-about-libya.
[54] مقابلة أجراها المؤلف مع علي التاورغي ، ممثل مخيم تاورغاء للنازحين الداخليين (جنزور)، طرابلس، يناير 2013.

إنّهم على استعداد للنظر في قرار يتم التفاوض عليه بشأن عمليات القتل التي وقعت أثناء حصار مصراتة. بيد أنّهم غير مستعدين إطلاقاً، لمناقشة حالات الاغتصاب. ويفسّر وزير العدل صلاح المرغني قائلاً، "يمكن لتراث الليبيين الثقافي [منظومة القيم لديهم] أن يوفر وسيلة للتعامل مع جرائم القتل أو السرقة، ولكن ليس الاغتصاب الممنهج. يُعتبر قبول التعويض عن الاغتصاب وصمة عار. حتى مناقشة حالات الاغتصاب هو مصدر إحراج. يحدد نظامنا القانوني كيفية التعامل مع حالات الاغتصاب الفردية، ولكن ليس عندما تتهم بلدةٌ بلدةً أخرى بأكملها بالاغتصاب. لا يقول لنا نظامنا القانوني ولا نظم القيم لدينا ما يجب القيام به في هذه الحالة".[55]

بالنسبة لأهالي مدينة مصراتة، لا يمكن إصلاح الجرائم التي ارتُكبت بأي حال من الأحوال. فهم يرفضون التفاوض أو إعطاء مطالب محددة. في هذا الصدد، قال حيدر المصراتي، وهو عضو في مجلس مصراتة العسكري في طرابلس، "لا يوجد شيء للحديث عنه بخصوص أهل تاورغاء وجرائم الحرب التي ارتكبوها في مصراتة. بمرور الوقت ستصلح الأمور، ولا يجوز أن تتحدث عن هذه المشكلة الآن. فليذهب أبناء تاورغاء إلى حيث يريدون، ولكن لا عودة لهم إلى تاورغاء".[56]

صحيح أنّ حالة تاورغاء قد تشكل المثال الأكثر دراماتيكية عن النزوح في ليبيا، إلا أنها ليست الوحيدة. فقد ساهمت نزاعات قبلية أخرى أيضاً في نزوح بعض المجتمعات في ليبيا، بما في ذلك النزاعات بين قبائل المشايشة، القواليش، العوينية، الرياينة الغربية، الطوارق، التبو، وغيرها.

صحيح أن الانقسام بين معارضين القذافي ومواليه ظهر كعامل مشترك في جميع حالات النزوح في ليبيا تقريباً، ولكن تجدر الإشارة إلى أن ثمّة عوامل أخرى قد ساهمت أيضاً في تأجيج الصراعات الليبية. نذكر منها: النزاعات على الأراضي، والمظالم التاريخية، والعرق، والمنافسات القبلية، وغيرها. على سبيل المثال، يعود أصل الصراع القبلي في جبل نفوسة بين قبيلة الزنتان (التي انضم أهلها إلى الثوار) وقبيلة المشايشة (التي اتُهم أهلها بالوقوف إلى جانب النظام) إلى نزاعات على الأراضي من الحقبة الاستعمارية. حتى في حالة الصراع القائم بين مدينتي تاورغاء ومصراتة، كثير من الليبيين يعتقدون أنّ العوامل الرئيسية التي تعقّد الصراع هي العرق والطبقة الاجتماعية وتجعل إيجاد حل له أمراً أكثر صعوبة. يتميّز أبناء مدينة تاورغاء ببشرتهم الداكنة، ويُعتقد أن يكون أصولهم تنحدر من أماكن مختلفة في أفريقيا، في حين أنّ أبناء مدينة مصراتة يتميّزون ببشرة فاتحة وينحدرون من خليط من العرب والأتراك والشركس. ويُعتقد أنه تم استعباد أبناء مدينة تاورغاء في الماضي من قبل مدينة مصراتة. لا طالما كانت مدينة مصراتة سوقاً رئيسيةً ومصدراً لفرص العمل بالنسبة لأبناء مدينة تاورغاء، وحتى ثورة 2011 كان العديد منهم يعتمدون على مدينة مصراتة لكسب رزقهم.

معالجة النزوح: أحد تحديات المصالحة

في حين يشكّل النزوح – والصراعات التي تؤدي له – تحدياً ضخماً أمام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، إلا أنه من الممكن العمل من أجل معالجته. يمكن اعتبار العوامل المذكورة أدناه بمثابة نقطة انطلاق نحو إيجاد حل طويل الأمد لمشكلة النزوح.

أ. لا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في أنّ الآلام التي عانتها مدينة مصراتة والعديد من المجتمعات الأخرى خلال حكم القذافي حقيقية وأنّ معالجتها هو أمر لا بد منه. أصبح النظام السابق، بخاصة خلال الثورة، أكثر فتكاً من أي وقت مضى. لذا، من الطبيعي أن تلجأ هذه المجموعات إلى طرق خارج إطار القضاء لمعاقبة الذين أساؤوا بحقهم، لاسيما في ظل غياب بديل مناسب لمعالجة تظلماتهم.

ب. تجدر الإشارة إلى أن معظم النازحين داخلياً واللاجئين لم يتواطؤوا مع أجهزة القذافي الأمنية بطريقة مباشرة، أو حتى غير مباشرة. إنّ معظم النازحين داخلياً هم في الواقع، عائلات – أطفال، وآباء – أفراد خدموا مع النظام السابق بدرجات متفاوتة. لاحظ المؤلف، في خلال زيارته إلى مخيم جنزور، على سبيل المثال، أن معظم سكان المخيم هم من النساء، والأطفال، والمسنين. هرب معظم الذين كانت تربطهم علاقة مباشرة مع النظام السابق، أو دخلوا سجون الثوار في مصراتة وغيرها. لذا، تُعتبر هذه الديناميكية والمعاناة غير المتناسبة لأولئك الذين لا ذنب لهم بجرائم النظام، بمثابة عقاب جماعي.

ج. ومن بين النازحين داخلياً واللاجئين – على وجه الخصوص – كثيرٌ من المتعاطفين مع النظام القديم، لكنهم لم يشاركوا في الانتهاكات. لقد هربوا من البلاد

[55] مقابلة أجراها المؤلف مع وزير العدل صلاح المرغني، طرابلس، يناير 2013.
[56] مقابلة أجراها المؤلف مع حيدر المصراطي، طرابلس، يناير 2013.

بسبب انهيار الأمن وخوفهم من الانتقام من حلفاء النظام السابق. وفي بعض الحالات القصوى، هرب بعضهم لأنهم ظهروا على التلفزيون الليبي وهم يحضرون خطاب القذافي الأخير في ساحة الشهداء في طرابلس.

تستلزم هذه الاعتبارات الثلاثة إنشاء إطار قانوني – وعلى وجه الخصوص قانون عدالة انتقالية – من أجل التعامل بعدل مع جميع الأطراف. ومن شأن هذا القانون أن يلغي رغبة المجتمعات المتضررة في أخذ القانون بيدها. هذا وبالإضافة إلى أنّ تطبيقه – والذي يشمل جميع المتورطين بالفعل في الجرائم– من شأنه أن يلغي الحاجة لتهديد مجتمعات بأكملها بشكل عشوائي. إنّ وضع حد لهذا العقاب الجماعي سيسمح للعديد من الأبرياء في مخيمات النازحين في أرجاء ليبيا بالعودة إلى ديارهم الامر الذي سيساهم في تحقيق مصالحة وطنية عادلة.

من جهتهم، قد يكون المتعاطفون مع النظام على استعداد للعودة إلى ليبيا لمواجهة التهم الموجهة إليهم، إذا تأكّدوا أنّ الدولة مسيطرة على الأمن الداخلي وأنهم لن يتعرضوا لأعمال عنف عشوائية وانتقامية. لا بد للدولة هنا أن تؤدي دوراً لا غنى عنه. في الواقع، إنّ الاتفاقات التي حصلت بين القبائل الليبية غير كافية لتأمين هذا النوع من الضمانات، إذ سيكون هناك دائماً متشددون سيخالفون الاتفاقات. في هذا الصدد، قال رئيس لجنة مصالحة محلّية: "حتى ولو وافق شيوخ القبائل على الاتفاقية، لا يستطيع أحد أن يضمن أن الشباب سيلتزمون بها وأنهم لن يعتدوا على العائدين".[57]

في الواقع، إنّ الحاجة إلى تدخل الدولة تتخطى إرساء سيادة القانون. يشمل دور الدولة وضع حزمة من الشروط اللازمة لتسهيل عودة المجتمعات النازحة، بما في ذلك: عودة كريمة، وسلامة العائدين وأمنهم في منازلهم، وإعادة تشغيل الخدمات (مثل المياه والكهرباء والمدارس) في تلك المناطق. وحدها الدولة القوية يمكنها أن تستوفي هذه الشروط. على سبيل المثال، لو سمح أهل مدينة الزنتان للاجئي منطقة الرياينة الغربية بأن يعودوا، فهذا ليس سوى حل جزئي، نظراً لأنّ معظم منازلهم قد دُمّرت وتضررت البنية التحتية في تلك المناطق. لذا، يجب ألا يرتكز دور الدولة في قيادة المصالحة الوطنية على إرساء الأمن فقط، ولكن أيضاً على إصلاح الضرر الذي خلّفته الحرب والسماح للنازحين باستئناف حياتهم العادية.

[57] مقابلة أجراها المؤلف مع خليفة الرياني، رئيس لجنة المصالحة بين الرياينة وزنتان، طرابلس، يناير 2013.

نُهج المصالحة الوطنية

يعتقد كثير من الليبيين أن الطريق إلى المصالحة الوطنية يتطلب ترسيخ سيادة القانون. ولكن، لإنشاء قانون عدالة انتقالية – وتجنب اتباع نهج من أعلى إلى أسفل – ستحتاج ليبيا إلى حوار وطني شامل. بعبارة أخرى، تعمل العدالة الانتقالية والحوار الوطني جنباً إلى جنب لتوفير الوسائل اللازمة من أجل تحقيق مصالحة وطنية تتوافق عليها الأطراف المعنية كافة.

أولاً: العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية مفهوم واسع يختلف تطبيقه من مكان إلى آخر. ولربما كان وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التونسي سمير ديلو أفضل من لخّص صعوبة اعتماد تعريف واحد للعدالة الانتقالية في مقابلة أجراها عام 2013، قائلاً، "إنه بحق مفهوم جديد. وقد اكتشفنا ذلك بعد أن أجرينا استفتاءً عن ماهيّة العدالة الانتقالية، وعثرنا على أكثر من 40 تعريفاً". ومع ذلك، تمكّن ديلو من تحديد الخطوط العريضة لما توافقت عليه الآراء: "تركزت مخاوف المستجيبين على بعض من الأهداف المشتركة: اكتشاف الحقيقة؛ ومحاسبة المسؤولين على الانتهاكات؛ وإنصاف الضحايا؛ وإصلاح المؤسسات لمنع تكرر الانتهاكات؛ وفي نهاية المطاف، المصالحة الوطنية".[58]

في ليبيا، يطالب الشعب بالعدالة قبل المصالحة. تلعب علاقات القوة دوراً هنا على ما يبدو، طالما أن الهزيمة الكاملة والحاسمة التي لحقت بالقذافي لم تترك حافزاً أمام الثوار لتقديم تنازلات. بدلاً من ذلك، طالبوا بتنفيذ العدالة أولاً وبالكامل. ونتيجة لذلك، رفض العديد من الليبيين فكرة المصالحة لاعتقادهم بأنها بديل عن العدالة لا مكملاً لها.

العدالة الانتقالية هي في الواقع ضرورية لانتقال مجتمعي صحي ومصالحة وطنية مستدامة. إذ إنّها تتيح للضحايا بأن يتصالحوا مع معاناتهم الماضية، موفرة لهم الشفاء والنهاية اللازمة للمضي قدماً في حياتهم. كما يمكن أن تساعد الجناة عن طريق منحهم الفرصة للاعتراف بأخطائهم والاستغفار. وفسّر المحلل والكاتب الليبي عبد الله المعزي الحاجة إلى العدالة الانتقالية قائلاً: "تساعد العدالة الانتقالية في شفاء الجروح المتقيحة وفي كونها عملية تنظيف وطنية. إذا فشل الليبيون في تطهير أنفسهم من فظاعة ماضيهم، فستلاحقهم رواسبها إلى الأبد".[59]

ومع شبه الإجماع هذا بين الليبيين، فعلى البلاد متابعة تحقيق العدالة الانتقالية كخطوة أولى نحو المصالحة الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، فإنها تحتاج إلى قانون خاص بالعدالة الانتقالية تتمّ صياغته بشكل واضح، وتصادق عليه السلطة التشريعية في البلاد. ينصّ هكذا قانون على طرق التعامل مع الانتهاكات، ويوفر مبادئ توجيهية للحصول على تعويضات (مالية ورمزية)، ويقود إصلاح مؤسسي، على حدّ سواء، بالإضافة إلى أنّه يمنع تكرار حصول الانتهاكات. يسمح القانون للبلاد، عن طريق توفير إطار تنظيمي لعملية العدالة الانتقالية في ليبيا، بالتقدّم من خلال خطوات العدالة الانتقالية الرئيسية الأربعة –البحث عن الحقيقة، والتعويضات، والمساءلة، والإصلاح المؤسساتي– بالإضافة إلى وضع الأسس اللازمة لمصالحة أكثر شمولاً واستدامة.

إنّ الحقيقة مهمّة لذاكرة الليبيين الجماعية، ولكن هل المجتمع الليبي مستعدّ لمعرفة حقيقة ما حدث في ظل نظام القذافي وخلال الثورة؟

لجنة الحقيقة والمصالحة

إنّ الحقيقة مهمّة لذاكرة الليبيين الجماعية، ولكن هل المجتمع الليبي مستعدّ لمعرفة حقيقة ما حدث في ظل نظام القذافي وخلال الثورة؟ هذا سؤال تجد معه كثير من البلدان

[58] الجزيرة، سمير ديلو، "العدالة الانتقالية في تونس: لقاء اليوم"، 5 يناير 2013، http://www.aljazeera.net/programs/pages/44592b4d-a6a3-4733-9ce4-59f420542bf4.

[59] عبدالله المعزي، "Urgent Need for Reconciliation in Libya"، ميدل إيست أونلاين، 8 ديسمبر 2012، http://www.middle-east-online.com/english/?id=55977.

التي تشهد مرحلة انتقالية صعوبة في الإجابة عليه. ويبقى القلق سائداً من أن الكشف عن العديد من الحقائق يضرّ النسيج الاجتماعي الخاص بهذه البلدان، بدلاً من مساعدتها على تخطّي الصدمات التي تعرضت لها في الماضي. ويصحّ ذلك تحديداً في المجتمعات القبلية مثل ليبيا، التي يمكن أن تشهد أعمالاً انتقامية إذا تمّ التعرّف على المخبرين – الذين أدت خدمتهم في أجهزة أمن القذافي إلى تعذيب العديد من الليبيين أو وفاتهم. ومع ذلك، لا يرى حسين البوعيشي، رئيس هيئة لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيا، في تقصي الحقائق مشكلة لليبيا: "لن تسبب معرفة الحقيقة في ليبيا اضطرابات اجتماعية لأن الجميع –الضحايا والمجتمع الليبي – يعرفون أولئك الذين عملوا مع النظام وقاموا بالانتهاكات. لم يتخفوا في عهد القذافي، والجميع يعرفهم تقريباً الآن".[60]

وعلاوة على ذلك، يناقش مفتي الديار الليبية الصادق الغرياني بأن معرفة الحقيقة أمر ضروري لتطبيق العدالة، وفي نهاية المطاف، من أجل المسامحة والمصالحة. في سياق المحاكمة، على سبيل المثال، يقول إنه: "لا ينبغي على القاضي أن يطلب من الأطراف الانخراط في السلام والمصالحة قبل بيان الحقائق وتحديد حقوق كل طرف أولاً. عندها فقط ينبغي على القاضي تشجيع الأطراف على الصفح والمصالحة".[61]

يبدو أن السلطات الليبية قد اعتمدت هذا النهج، محددةً اكتشاف الحقيقة في عهد القذافي كخطوة أولى نحو السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، وعلى الفور إثر انهيار نظام القذافي تقريباً، أنشأ المجلس الوطني الانتقالي لجنة الحقيقة والمصالحة. تم إنشاء هذه اللجنة بوصفها هيئة مستقلة استقلالاً تاماً، لها إدارتها وقيادتها وميزانيتها الخاصة. تستقلّ اللجنة عن السلطة التنفيذية في البلاد وترفع تقاريرها إلى المجلس الوطني الانتقالي. صرّح رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة أن الهيئة قد كتبت ميثاقها ووظفت خبراء في التقصي عن الحقائق، وأنها ستبدأ باستقبال طلبات الضحايا وعائلاتهم. ستشمل تحقيقات اللجنة مجموعة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والسجن والاختفاء، وكذلك حالات الفساد، والرشوة، وتبييض الأموال. وبحسب البوعيشي، ستقوم اللجنة بالتحقيق في الجرائم وتوثيقها، بالإضافة إلى تقدير التعويضات المناسبة للضحايا. وأضاف: "بالإضافة إلى التعويض المالي، توصي اللجنة بالعلاجات والاستشارات النفسية. كما وتقوم بلفتات رمزيّة كتسمية شارع ما أو مدرسة أو ساحة عامة باسم الضحيّة".[62]

وعلى الرغم من ضرورة كشف الحقيقة في ليبيا، فإن التحديات شاقة. أولاً، تخطّت لجنة الحقيقة والمصالحة نفسها في إنشاء هيئة تقصي الحقائق في ظلّ غياب لقانون العدالة الانتقالية. لا يمكن للهيئة أن تعمل من دون قانون عدالة انتقالية قيد التّنفيذ. ويشرح غياب إطار قانوني مناسب سبب عدم حصول لجنة الحقيقة والمصالحة على قضيّة واحدة، بعد مرور عام ونصف العام على تأسيسها.

لقد كان تعيين البوعيشي تحدياً آخر واجهته لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيا، إذ إنّ هذا الأخير كان قد شغل منصب رئيس المحكمة العليا في عهد القذافي. وعلى الرغم من أنه استقال من منصبه قبل الثورة، إلا أنّه يمكن أن يتأثر بقانون العزل السياسي ويُعزل من منصبه.

وأخيراً، سيصبح عمل الهيئة أكثر تعقيداً جراء فقدان الأدلة أو تلفها على مدى السنوات الأربعين الماضية. واجهت أغلبيّة البلدان التي أنشأت لجان الحقيقة والمصالحة هذه المشكلة عند محاولتها جمع الأدلة لبناء القضايا. وعادة ما يتمّ تشويه الأدلة أو تضررها بفعل مرور الزمن؛ وفي بعض الحالات، استجابت الدول عن طريق استبدال الأدلة الدامغة بشهادة الشهود الشفهيّة. ومع ذلك، يبقى التحقيق في جرائم وقعت قبل أربعين عاماً أمراً غاية في الصعوبة. على لجنة الحقيقة والمصالحة أن تسعى جاهدةً لإيجاد طرق مبتكرة للتحقيق في الجرائم الماضية، وتؤمن حلولاً للجرائم التي لا تملك الهيئة حولها أدلة قاطعة لإثباتها.

التعويض

إنّ محاولة تعويض ضرر ماض –إلى أقصى حد ممكن– هو عنصر رئيسي من العدالة الانتقالية. وقد استخدم التعويض عن الضحايا وأسرهم في معظم حالات ما بعد الصراع للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية. وعادة ما يأتي التعويض على شكلين؛ مالي ورمزي.

غالباً ما يكون التعويض المالي عملية مكلفة جداً، وفي حالة ليبيا، حيث تعود الانتهاكات إلى العام 1969 عندما تولى القذافي السلطة، فمن الممكن أن تكون مكلفة إلى حد كبير. وما يزيد تعقيداً على القضية الليبية، هو أنّ التعويضات لا تتطلب دفعات مباشرة لأولئك الذين تعرضوا للتعذيب من قبل النظام فحسب، بل حلّ النزاعات الخطيرة حول الممتلكات والملكيات أيضاً. سيتطّلب إصلاح الضرر النّاجم عن قانون القذافي رقم 4 لسنة 1978 ("قانون الملكية")

[60] مقابلة أجراها المؤلف مع حسين البوعيشي، رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيا، طرابلس ديسمبر 2012.
[61] مقابلة أجراها المؤلف مع الصادق الغرياني، مفتي ليبيا، طرابلس، يناير 2013.
[62] مقابلة أجراها المؤلف مع حسين البوعيشي، طرابلس، ديسمبر 2012.

من الدولة التعويض لمن صودرت منازلهم، ولأولئك الذين اشتروا تلك المنازل بعد ذلك بطريقة شرعية. يتمتع الطرفان بحقّ مشروع في المطالبة بالملكيّة، وعلى الدولة أن تقوم بالتعويض عن كلّ من انتزعت ملكيّته قانوناً.

والخبر السار للإنصاف في ليبيا هو حقيقة أنها دولة غنيّة، مصدرة للنفط ويبلغ عدد سكانها حوالي 6 مليون نسمة وهو عدد قليل نسبياً.[63] ولذلك، ينبغي أن تكون ليبيا قادرة على توسيع نطاق تعويضات حالات المخالفات الماضية المعقولة. في الواقع، سدّدت الحكومة الليبية نفقات العلاج الطبي لأغلبية المصابين تقريباً خلال الثورة. فعلى سبيل المثال، استقبلت المستشفيات في الأردن حوالي 27,000 مريض،[64] جميعهم على نفقة الدولة الليبية. عالجت المستشفيات التونسية أعداداً مماثلة، بتمويل من الدولة أيضاً.

وبغضّ النظّر عن حجم المبالغ الماليّة الموضوعة جانباً، إلا أنّ الموارد الماليّة لا تكفي وحدها لإصلاح كامل يغطي عقوداً من سوء معاملة الشعب الليبي إذ يحتاج الضحايا لرد اعتبار غير مالي أيضاً. وهنا تلعب التدابير الرمزية دوراً محورياً في توفير الإنصاف لضحايا النظام السابق. ومطالب أسر ضحايا مجزرة أبو سليم خير دليلٍ على ذلك. فقد طالبوا بإقامة نصب تذكاري لضحاياهم، وتسمية الشوارع، والمدارس، وغيرها من الأماكن العامة بأسمائهم تجسيداً لذكراهم. كما يطالبون بذكر المذبحة في الكتب المدرسية لتعرف الأجيال اللاحقة المزيد عن ذلك ولتفادي تكرار أمر مماثل.[65]

إنّ الاعتراف الرمزي ضروري لإرساء الإصلاح في سياق ثقافي ليبي. يولي ضحايا التعذيب الاعتراف بمعاناتهم الماضية أهمية خاصة. فعندما سئلوا عن نوع التعويض الذين يتوقعونه، أجاب عدد من الضحايا الذين أجروا المقابلة مستعينين بالمثل الليبي الشّائع، "أرني حقي ثمّ خذه". هذا يعني أنهم يريدون الاعتراف بحقوقهم أولاً، ليقوموا بالمسامحة بعدها من دون المطالبة بعقوبة ولا تعويض.

المساءلة

يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا تطبيقاً لا لبس فيه لمبدأ المساءلة. وهذا أمر مهم لا لضحايا الجرائم السابقة وأسرهم فحسب، بل للمجتمع الذي يعيش مرحلة انتقالية من الدكتاتورية إلى حكومة تعزز السلام والاستقرار أيضاً. سيرغب الضحايا وعائلاتهم على وجه الخصوص برؤية معذبيهم يساءلون ليتمكنوا من المضي قدماً. وعلاوة على ذلك، تساعد محاسبة مرتكبي الجرائم على جرائمهم في تأسيس حقبة جديدة في ليبيا حيث يعيد الحكام النّظر قبل التورط في انتهاكات ضدّ حقوق الإنسان.

وقد اتخذت ليبيا عدداً من الخطوات لتحميل أعضاء من النظام السابق مسؤولية حكمهم. هناك حالياً أكثر من 200 من كبار عناصر النظام السابق محتجزين في السجون الليبية. في أكتوبر عام 2013، مَثُل حوالي 38 منهم أمام المحكمة في طرابلس، بما في ذلك رئيس الوزراء السابق البغدادي المحمودي، ووزير الخارجية السابق عبد العاطي العبيدي، ورئيس المخابرات السابق عبد الله السنوسي. وكان وجود عائلات ضحايا مجزرة سجن أبو سليم في المحاكمة وجوداً هاماً، وأصروا على إنزال "أقصى العقوبات" بالجناة. وليس بالأمر المفاجئ بما أن أسر الضحايا تعتقد أنّ السنوسي قد أشرف على هذه المجزرة. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت السلطات الليبية طلبات إعتقال إلى الإنتربول بحق 40 من كبار المسؤولين السابقين الذين لا يزالون طليقين بمن فيهم، ابن عم القذافي ومساعده السابق أحمد قذاف الدم، ووزير الداخلية السابق ناصر المبروك، وابنة القذافي عائشة.

وعلى الرّغم من الحاجة الضروريّة إلى المساءلة، وتحديداً من أجل الضحايا وأقاربهم، إلا أنّ تطبيقها عملياً لا يقتصر ببساطة على مجرد معاقبة رموز النظام السابق. يكمن التحدي الأول لضمان المساءلة في غياب نظام عدالة مختصّ وعادل في ليبيا لإدارة محاكمات عادلة ضد الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم في فترة 42 عاماً من حكم القذافي. كما هي الحال، يحتاج نظام العدالة إلى إصلاح جذري كونه عانى من التهميش والفساد في ظل النظام السابق. في الواقع، يعتبر إصرار الثوّار على إصلاح نظام العدالة وتطهير السلطة القضائية قبل إجراء أي محاكمات من الأسباب الرئيسة لتدهور الأمن في ليبيا.

وقد تفاقم انعدام المصداقية في نظام العدالة الليبي عقب محاكمة نجل الدكتاتور السابق، سيف الإسلام القذافي. فمنذ أن ألقي القبض عليه في نوفمبر 2011، حجز المجلس العسكري للزنتان سيف الإسلام، ورفض تسليمه مرّات

---

[63] "ليبيا"، دفتر الحقائق العالمي، وكالة الاستخبارات المركزية، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html.

[64] ورد الرقم التقريبي 27 ألف في عددٍ من الحوارات التي أجراها الكاتب مع ليبيين، تلقى بعضهم العلاج في الأردن.

[65] ملاحظات الكاتب في اللقاء السنوي لمؤتمر عائلات شهداء مجزرة أبو سليم، طرابلس، 5 يناير 2013.

عدّة. إنّ عدم الثقة في قدرة الحكومة الليبية على حماية سيف الإسلام جيداً هو أحد الأسباب التي لأجلها أصرّ أبناء مدينة الزنتان على إبقائه في سجن مدينتهم. وقد أصبحت المحاكمة معقدة على نحو متزايد منذ أن طلبت المحكمة الجنائية الدولية بأن يحاكم أمام محاكمها. وفي الواقع، ما تزال الأزمة بين الحكومة الليبية والمحكمة الجنائية الدولية على محاكمة سيف الإسلام مستمرةً حتى اليوم.[66]

يشكّل الكم الهائل من حالات الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان المشبوهة التي حدثت خلال 42 عاماً من حكم القذافي تحدياً كبيراً لضمان المساءلة. لو خضع كلّ من ارتكب مخالفة للمساءلة، لحوكم معظم الليبيين، الأمر الذي من شأنه أن يعيق تحولاً ناجحاً. واجهت رواندا هذه المشكلة بعد الإبادة الجماعية في العام 1994. في هذه الحالة، أدّت محاسبة الجناة إلى مثول أكثر من 130,000 شخص أمام المحاكم؛ اعترفت الحكومة في وقت لاحق أن العملية لم تجدي نفعاً لعملية الانتقال ولا للمصالحة.

إنّ التحدي الأكبر الذي تواجهه ليبيا في هذا الصدد هو كيفية محاسبة المسؤولين من دون المساس بالمصالحة الوطنية خلال هذه العملية. ويكمن أحد الحلول الممكنة لهذه المعضلة في التأكد من تطبيق مبدأ المساءلة نفسه، بالشكل والمدى المتفاوتين حسب ما يقتضيه الأمر. إنّ تطبيق هذا المبدأ مهم في المرحلة الجديدة لليبيا ما بعد القذافي حيث يحاسب مرتكبي الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فالمساءلة لا تعني بالضرورة قتل كلّ من كان جزءاً من النظام السابق. على الليبيين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون السعي إلى العدالة الجزائية أو الاستعاضة عنها بتبني شكل من أشكال العدالة التصالحية.

يرى بعض الضحايا أن تحقيق العدالة الجزائية بحق عدد من شخصيات النظام قد يكون ضرورياً ليختموا مأساتهم وليمضوا قدماً في حياتهم. في حين قد يوفر العقاب راحة نفسية محدودة للضحايا، إلا أنّ على الليبيين أن يدركوا بأن تحقيق الاستقرار في سياق إعادة الإعمار ما بعد انتهاء الصراع يتطلب استراتيجية تصالحية لإصلاح العلاقات المقطوعة وشفاء الجروح العميقة داخل المجتمع. إنّ تطبيق مبدأ العدالة التصالحية يعني منح رموز النظام فرصة للاعتراف بمعاناة مواطنيهم والاعتذار عن الأخطاء التي ارتكبوها في الماضي، وطلب السّماح. بالإضافة إلى ذلك، سيشمل التعويض تخلّي أفراد النظام عن الامتيازات كافة التي اكتسبوها بحكم مواقعهم في نظام القذافي.[67]

على الليبيين أن يدركوا بأن تحقيق الاستقرار في سياق إعادة الإعمار ما بعد انتهاء الصراع يتطلب استراتيجية تصالحية لإصلاح العلاقات المقطوعة وشفاء الجروح العميقة داخل المجتمع.

الإصلاح المؤسساتي

بغية الاقتراب من المصالحة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، تحتاج معظم مؤسسات الدولة الليبية إلى إصلاح هيكلي. في سياق انتقالي، يرتكز الإصلاح عادة على أربع مجالات رئيسية هي: القطاع الأمني المسؤول عن التعذيب والانتهاكات الأخرى؛ والقضاء المستوجب عليه الآن ضمان محاكمة قادة النظام السابق بشكل عادل؛ والإعلام الذي سوّق الدكتاتورية السابقة وروّج لها؛ والجهاز الإداري الفاسد تاريخياً. يتمتّع كلّ مجال من المجالات الأربعة بأهميّة خاصّة في القضيّة الليبية، ممّا يتطلب عملية إصلاح شاملة. وتحديداً، برز القضاء كأولوية قصوى، ويمكن اعتبار إصلاحه مثالاً على التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى إصلاح مؤسسات الدولة الأخرى.

إثر انهيار نظام القذافي، شدّد الثوار في ليبيا على عمليّة تطهير القضاء سياساً باعتباره ركيزة من ركائز انتقال البلاد التي من شأنها أن تكفل العدالة وتضمن إلغاء الدكتاتورية السابقة بشكل تامّ. تعكس هذه المطالب حاجة ملحّة لمعالجة المظالم الماضية التي سببتها دكتاتورية القذافي، في ظل نظام عدالة يتحلّى بالمصداقية. فعلى سبيل المثال، حُكِم على زعيم الجماعة الليبية المقاتلة السابق سامي السعدي بالإعدام في ظل النظام السابق بتهم تتعلق "بالإنتماء إلى حزب يسعى لزعزعة استقرار نظام الجماهيرية [حكم القذافي]". ويصرّح اليوم "لا يزال القاضي الذي حكم علي بالموت خلال

[66] لمزيد من المعلومات، راجع مقال تيموتي ويليام ووترز، Libya's Home Court Advantage: Why the ICC Should Drop Its "Qaddafi Case"، *فورين أفيرز*، الثاني من أوكتوبر 2013، http://www.foreignaffairs.com/articles/139961/timothy-william-waters/libyas-home-court-advantage.

[67] لمزيد من المعلومات حول العدالة العقابية والعدالة التصالحية، الرجاء الاطلاع على مقال إبراهيم شرقية، "Vengeance has no place in a Libya free of Qaddafi"، *ذا ناشونال*، 6 أكتوبر 2011، http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/vengeance-has-no-place-in-a-libya-free-of-qaddafi.

عهد القذافي يمارس صلاحيّاته. فكيف لي أن أثق بهذا القاضي أو بالسلطة القضائية التي توظفه؟ أنا بحاجة إلى رؤية قضاة جدد شرفاء يحقّقون العدالة لأولئك الذين عانوا وأولئك الذين ارتكبوا الجرائم. عندها فقط سأكون واثقاً من أن ليبيا تتجه نحو حقبة جديدة من العدالة والإنصاف. وعندها سأتمكّن من المسامحة والمصالحة".[68]

ومع ذلك تبقى السلبيات الناجمة عن عملية تطهير القضاء أكبر وتزعزع الاستقرار أكثر من ما يدركه معظم الثوار. وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية في مسألة من سيقوم بتطهير من. خدم معظم القضاة في عهد القذافي؛ كما ذكر آنفاً، ويشمل ذلك رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة حسين البوعيشي. هل من الممكن وضع معايير تكفل "نزاهة" بعض الأفراد على غيرهم؟

سيؤدي استبعاد كافّة القضاة الذين عملوا في ظل النظام السابق إلى انهيار النظام القضائي في ليبيا. على المدى القصير، لا يعدّ تدريب قضاة جدد خياراً، لأن ذلك سيستغرق سنوات. وكما يوضح نور الدين العكرمي، قاضي المحكمة العليا وعضو لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيا، "يستغرق تدريب القاضي ما يقارب العشر سنوات، وتعاني ليبيا بالفعل من نقص حاد في القضاة المدربين".[69] إنّ أحد الحلول الممكنة والتي يطرحها بعض الليبيين هي الاستعانة بقضاة من الدول العربية والإسلاميّة الأخرى لحل هذه المشكلة في المدى القريب. ومع ذلك، يطرح هذا الأمر مشاكل في التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلّق بانعدام الأمن في ليبيا. يتطلب النظام القضائي الفعّال سير الأمن وتطبيق المراسيم القضائية كافة. ليبيّون كانوا أو غير ليبيين، يحتاج القضاة إلى قوة شرطة فعالة لتقديم شهود ومتهمين، تؤمن الشرطة الحماية لهم –ناهيك عن الحاجة إلى حماية القضاة أنفسهم. وفي حلقة مفرغة، يعرقل غياب القضاة الجهود المبذولة (قانوناً) لإحلال النظام وإبعاد الخارجين عن القانون عن الشوارع الليبية، الأمر الذي سيفاقم تدهور الوضع الأمني ويعرقل إرساء سيادة القانون.

بدلاً من القيام بتطهير سياسي مباشر كما ينادي به الثوار، على السلطات الليبية الانخراط في إصلاح النظام القضائي من العمق. وقد يشكّل تذكّر أنّ النظام القضائي لم يتعرّض بالكامل للفساد في نظام القذافي نقطة انطلاق جيّدة. يعلّق العكرمي قائلاً "قاومت السلطة القضائية، إلى حدّ ما، النظام البائد. فعلى سبيل المثال، لم يدعم نظام العدالة قانون 1978 "المنزل ملك للمقيم فيه" [قانون رقم 4 لعام 1978]. لقد تمّ تنفيذ عملية نقل الملكيّات من المالك إلى المستأجرين بشكل كامل ومستقل عن نظام العدالة. بالإضافة إلى ذلك، احتجز عدد من السّجناء طوال سنوات من دون الخضوع لمحاكمة لأن القضاء رفض ببساطة مساومة النظام في هذه الحالات".[70]

يدعو النهج القائم على إصلاح السلطة القضائية –وليس على عملية تطهير سياسيّ– وأن يعامل القضاة على أنّهم أبرياء حتى تثبت إدانتهم. ولا بدّ من أن تتمّ إقالة القضاة ضمن أطر قانونيّة تستند إلى أدلة تثبت الفساد أو أيّ شكلٍ من أشكال سوء السلوك في إطار النظام السّابق. يجب أنّ يتمّ الإصلاح القضائي عبر المجلس الوطنيّ الإنتقالي كما تتمتع الهيئة التشريعية بتفويض شعبي. ووفقاً للعكرمي، على المجلس الوطني الانتقالي إصدار قوانين لإصلاح مجلس القضاء الأعلى، وهي الهيئة الأنسب لقيادة تنفيذ الإصلاح. يمكن للمجلس الوطني الانتقالي أولاً التحقيق في سلامة أعضاء مجلس القضاء الأعلى السبعة والتأكيد عليها، وتعيين أعضاء إضافيين جدد بعدها لإنشاء مجلس يتألف، على سبيل المثال، من 15 عضواً. يمكن لمجلس القضاء الأعلى، بعد خضوعه للإصلاح، قيادة عملية إصلاح القضاء في ليبيا، لا من خلال قوانين العزل السياسية، بل على أساس سجلات الأفراد والممارسات السابقة.

ثانياً: الحوار الوطني

يعتبر الحوار الوطني عنصراً حيوياً في معظم حالات ما بعد الصراع. فهو يوفر وسيلة لمختلف أطراف الصراع لمناقشة القضايا الحساسة، كما ويؤمّن بيئة تُحدِث حلولاً ممكنة مشتركة ومستدامة. ومن المرجح أن يكون الحوار الوطني أكثر أهمية في ليبيا من أي مكان آخر، بما أن البلاد قد ظهرت الآن فقط بعد أربعة عقود من الاتصالات الهرمية والتي تبدأ من أعلى الهرم إلى أسفله – هذه هي الأوامر والإملاءات الدكتاتورية غير القابلة للجدل. لم تحدث يوماً في ظل نظام القذافي اتصالات ذات اتجاهين. وبالإضافة إلى هذا التحول الثقافي، تجعل التحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع الليبي الآن – والحاجة إلى حلول شعبيّة قائمة على توافق الآراء – من الحوار الوطني ضرورةً.

[68] مقابلة أجراها المؤلف مع سامي الساعدي، الزعيم السابق للجماعة المقاتلة الإسلامية الليبية، وأحد الوجوه السلفية حالياً، طرابلس، يناير 2013.
[69] مقابلة أجراها المؤلف مع نور الدين العكرمي، طرابلس، يناير 2013.
[70] المرجع نفسه.

افتقرت الثورة الليبية، بسبب قصر مدتها وعفويتها، إلى الإطار النظري الذي من شأنه أن يوجّه الثورة نفسها والتحول اللاحق. في الواقع، ركّزت قيادة الثورة الليبية على هدف واحد: التخلص من القذافي. ولم يبدأ الليبيون بالتخبّط حول ماهيّة الدولة التي يأملون في بنائها إلا بعد انهيار النظام. واجهتهم تحديات نزع السلاح، وإعادة توطين اللاجئين، والتطهير، والانتعاش الاقتصادي، من بين أمور أخرى. جعل غياب إطار عمل نظري متين –الفلسفةً اللازمة لتوجيه التحوّل وتشكيله– من التعامل مع هذه التحديات عمليّة تعسفية وفوضية. ويأتي الحوار الوطني الشامل الجواب الأفضل لملء هذه الفجوة. ولا بدّ للعملية من أن تشمل كلّ من شارك في الثورة لبحث رؤاهم ومناقشتها حول سبل المضي قدماً في المرحلة الانتقالية التي تشهدها ليبيا.

وكما يشرح الزعيم السلفي سامي السعدي، "بعد عامين على قيام الثورة، لا نملك سوى الإعلان الدستوري لأغسطس 2011؛[71] ما من وثائق أخرى لتوجيه المراحل القادمة. ما من أدبيات أو نظريات، أو مفاهيم، أو فلسفات واضحة تفيد لبناء الدولة. لهذا السبب، نحن بحاجة ملحة إلى إجراء حوار وطني يجمع الأطراف الليبية كافّة لمناقشة القضايا الوطنية الهامة. وتبقى علامات الاستفهام كثيرة حول من سيشارك في الحوار، وما هي القضايا التي ستتمّ مناقشتها، وما هي أولويات الدولة في مرحلة إعادة الإعمار، على سبيل المثال العدالة أم الأمن".[72]

إنّ الانتقال المباشر من سقوط دكتاتورية القذافي وانهيار الدولة اللاحق إلى الانتخابات من دون الانخراط أولاً في حوار وطني شامل، محفوف بمخاطر عميقة تهدد العملية الانتقالية والمصالحة الوطنية. في هذه المرحلة، ما تزال العواطف والتوترات مرتفعة. إذا أجري تصويت، فالغالبية ستختار قوانين تؤدي إلى الإقصاء والقضاء على البلاد بدلاً من توحيدها وإعادة بنائها. إنّ قانون العزل السياسي الذي أقرّ مؤخراً مثال واضح (وخطير للغاية) على هذه النتيجة. يوفر الحوار الوطني فرصة هامة لليبيين للتعرف على المخاطر التي تحدثها قوانين مماثلة، وكذلك العواقب المحتملة على الوحدة الوطنية.

وعلاوة على ذلك، يوفر الحوار الوطني وسيلة لمختلف عناصر المجتمع الليبي لإعادة تعريف علاقاتها واتخاذ القرارات بشكل تعاوني حول قضايا خلافية. ولا يمكن التطرّق إلى مواضيع حساسة مثل قوة المسلّحين الثوريين ونزع سلاحهم إلا في إطار حوار وطني صريح وبنّاء. ليست الدولة في وضع يمكّنها من الحد من سلطة المجالس العسكرية كتلك الموجودة في مدينتي مصراتة والزنتان، ناهيك عن نزع سلاح الميليشيات بالقوة.[73] ومع ذلك، يمكن لحوار وطني هادف سدّ الفجوة بين الدولة الليبية الرسمية وهذه الدويلات الموازية، ممّا يساعد على التوصل إلى تفاهم حول سبل المضي قدماً لتعزيز قدرات الدولة.

افتقرت الثورة الليبية، بسبب قصر مدتها وعفويتها، إلى الإطار النظري الذي من شأنه أن يوجّه الثورة نفسها والتحول اللاحق.

ويصرّ رئيس حزب التغيير، جمعه القماطي، على أهميّة الحوار الوطني للمصالحة في ليبيا. وصرّح: "نحتاج إلى حوار وطني بشأن وضع الثوار ودورهم في ليبيا الجديدة. تقف أسلحتهم عقبة في وجه تحقيق الأمن والنظام. تقدّم المجالس العسكرية نفسها على أنها حامية الثورة. وتدّعي أنّها تمتلك شرعية الثورة، وهذا ما فعله النظام السابق الذي حكم بما يعرف بـ"الشرعيّة الثوريّة". سيتمكّن الحوار الوطنيّ بين شرائح المجتمع الليبي من حل هذه التحديات نحو مصالحة وطنية حقيقية.[74]

إنّ الدولة والثوار يتقاتلان من أجل الهدف نفسه: بناء دولة موحدة لا تسمح بتكرار جرائم النظام السابق ضد مواطنيها. بدون شك، يختلف نهج كل منهما، وهناك خطر كبير من أن يحوّل مناخ انعدام الثقة والشك هذه الخلافات إلى دموية. تجنباً للصراع، على الحكومة الجديدة إجراء محادثات مع الثوار، وليس لنقل رؤيتها عن الدولة فحسب، بل لفهم مطالب الثوار وأهدافهم بشكل واضح. ويكمل السّعدي قائلاً: "ينبغي على الدولة ألا تجبر الثوار على ذلك، إذ لن يصدر عن ذلك سوى نتائج عكسية. تحتاج الدولة إلى الثوار، والعكس صحيح؛ تواجه البلاد تحديات أمنية لا يمكن إلا للثوار التعامل معها. وينبغي أن يكون اعتراف الثوار بشرعية الدولة واعتراف الدولة بمساهماتهم نقطة البداية".[75]

---

[71] "Libya: The full constitutional declaration"، أغسطس 2011، http://almukhtar-17-2.blogspot.com/2011/08/blog-post_9383.html.

[72] مقابلة أجراها المؤلف مع سامي الساعدي، طرابلس، يناير 2013.

[73] لمزيد من المعلومات عن العلاقة بين الدولة والمجالس الثورية، الرجاء الاطلاع على إبراهيم شرقية، "The Libyan Revolution at Two"، *فورين بوليسي*، 22 فبراير 2013، http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/02/22/the_libyan_revolution_at_two .

[74] مقابلة أجراها المؤلف مع جمعة القماطي، رئيس حزب التغيير، طرابلس، يناير 2013.

[75] مقابلة أجراها المؤلف مع سامي الساعدي، طرابلس، يناير 2013.

تتنوّع الاستراتيجيات التي يمكن أن تشجع الليبيين على احتضان الحوار الوطني باعتباره المنتدى الأفضل لمناقشة خلافاتهم وتسويتها. في الوقت الحاضر، ما من عملية حوار وطني قائمة في ليبيا، على الرغم من اقتراح رئيس الوزراء علي زيدان في شهر أغسطس بإطلاق مبادرة مماثلة. فقد عبّر زيدان قائلاً: "إنها مسألة تشكيل لجنة تتألّف من شخصيات ليبية من المجتمع المدني يبادرون بالنقاش حول قضايا الدستور المقبل، والمصالحة الوطنية، والنازحين، ونزع السلاح أو الأمن".[76] وقد انتُقِدت على الفور تصريحات رئيس الوزراء، كما ادّعت بعض المجموعات القبلية أنها لم تتمّ استشارتها بخصوص ذلك.[77] ومنذ ذلك الحين، تمت مناقشة القليل بشأن هذه المسألة. ويمكن لحملات التوعية العامة أن تؤدي دوراً أساسياً في تثقيف الناس حول الحوار الوطني. ويمكن للبرامج الإذاعية والتلفزيونية توفير مساحة لهذه المناقشة الصحية والبناءة، وتعزيز فهم أكبر للقضايا المطروحة، ناهيك عن تضييق الانقسامات حول مواضيع الاستقطاب بشكل خاص. وعلاوةً على ذلك، تساهم هذه البرامج في تثقيف الجمهور حول مخاطر القرارات الرئيسة وفوائدها.على صعيد قانون العزل السياسي مثلاً، كان أنصار القانون المتشددين غافلين عن المخاطر الجسيمة المرافقة له. يوضح الحوار الوطني، وعملية النقاش العام، مخاطر الانقسام المجتمعي وتهميش قطاعات كاملة من المجتمع الليبي. وهذا، بدوره، يمكن أن يدفع ببعض الليبيين إلى اتخاذ موقف مختلف حول الإقصاء والطرد، أو يكونون على الأقل على استعداد للبحث عن أساليب مختلفة للدفاع عن مكاسبهم الثورية.

يوضح الحوار الوطني، وعملية النقاش العام، مخاطر الانقسام المجتمعي وتهميش قطاعات كاملة من المجتمع الليبي.

[76] آي إف بي، "Libya launches national dialogue initiative"، 25 أغسطس 2013، http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5jZQFwX7i2WsNBm5Eb220L8MHFEDQ?docId=CNG.b87c1731ae2341a8ed44e94f97f7c671.211.

[77] "Libya National Dialogue Initiative Criticised"، *تريبولي بوست*، 27 أغسطس 2013، http://www.tripolipost.com/articledetail.asp?c=1&i=10588.

وسطاء المصالحة

المجتمع المدني

لقد قام القذافي بخنق المجتمع المدني بفعالية في ليبيا، في محاولة منه لبسط السيطرة المطلقة لنظام الجماهيرية. وسمح فقط لمنظمات مختارة بأن تعمل تحت سيطرته. ولكن في خلال السنة الأولى بعد انهيار نظام القذافي، أبصرت النور مئات من منظمات المجتمع المدني الجديدة. وتم تشكيل منظمات المجتمع المدني في تقريباً جميع قطاعات الحياة في ليبيا، بما في ذلك ما يخصّ الشباب، والنساء، والإحسان، ووسائل الإعلام، وحل النزاعات، والسياسة. في حين أنّ ثمّة حدود لتأثير هذه المنظمات على عملية المصالحة الوطنية، يتمتّع هذا العدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني بدور فريد ليؤديه في المجالات الثلاثة التالية:

1. في ظلّ غياب سلطة الدولة، تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تسد هذه الفجوة من خلال ممارسة بعض مسؤوليات الدولة ووظائفها. خلّف انهيار نظام القذافي فراغاً في السلطة ليس فقط في طرابلس، ولكن أيضاً في المناطق النائية حيث تزيد الخطورة. وفي كثير من الحالات، إن منظمات المجتمع المدني هي التي ساعدت على استعادة الأمن والنظام في هذه المناطق.

2. إنّ الطبيعة غير الرسمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني ساهمت في تحقيق تعاون خاص بين المتنازعين. وخلافاً للدولة، لا تعمل منظمات المجتمع المدني من موقع سلطة يؤهلها لفرض حل، وهذا يساعدها في الواقع على إشراك الأطراف المتنازعة في حوار حقيقي بعيداً عن الإكراه. هذا وبالإضافة إلى أنّ منظمات المجتمع المدني تختلف عن الدولة بتركيبتها البيروقراطية فهي تعتمد على روح التطوع. يأتي عضوا مجلس حكماء ليبيا والشورى (سنناقشه أدناه) حسين الحبوني وعبد الناصر ابراهيم العبيدي من مدينة طبرق الشرقية؛ كجزء من عملهما للإصلاح ولبناء السلام حيث يقطعان مئات الأميال للوصول إلى طرابلس وجبل نفوسة الغربية، ويبقيان هناك لأكثر من شهر في كل زيارة للتركيز بشكل كامل على إصلاح العلاقات بين القبائل المحلية. لقد تطوّعا للقيام بهذا العمل في بادئ الأمر، إلا أنّ السلطات الليبية قد اعترفت الآن بأهمية عملها وبدأت تساهم في نفقات سفرهما وإقامتهما في الفنادق وليس بكامل النفقات. في هذا السياق، يقول رئيس مجلس الحكماء والشورى في ليبيا الحبوني: "إننا الجنود المجهولون الذين يعملون على الأرض من أجل حل النزاعات التي تخلّت عنها الدولة".[78]

3. إنّ معرفة منظمات المجتمع المدني للقيم الثقافية والقبلية من شأنه أن يجعل تدخل هذه المنظمات أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، عندما تدخّل مجلس حكماء ليبيا والشورى لفض النزاع بين قبيلتي الزنتان والمشايشة في جبل نفوسة، كان يتأكّد من أنّ أي حل من الحلول المقترحة يتماشى مع العادات والأعراف المحلية. في هذا الصدد، يقول الحبوني: "كون الحلول ترتكز على معايير تلك المنطقة الثقافية يجعلها حلولاً مقبولة ومستدامة على حد سواء".[79]

إنّ عمل مجلس حكماء ليبيا والشورى هو دليل على مساهمة منظمات المجتمع المدني الممكنة في المصالحة الوطنية. عمل المجلس في مناطق تشهد توتراً في أنحاء ليبيا كافّة، خاصة في جبل نفوسة. وركزت المجموعة على نزع فتيل الصراع بين القبائل التي استخدمها القذافي للدفاع عن حكمه وجيرانهم المؤيدين للثورة. مع غياب سلطة الدولة أساساً في هذه المناطق، لعب المجلس دوراً فعالاً في إنهاء اشتباكات قبلية قاتلة. فعلى سبيل المثال، اندلعت في 17 يونيو 2012 معارك عنيفة بين قبيلتي الزنتان والمشايشة في جبل نفوسة الغربية على الأراضي المتنازع عليها وبسبب تحالف المشايشة المزعوم مع النظام السابق. أسفرت أعمال العنف عن وقوع 300 قتيل وجريح من

[78] مقابلة أجراها المؤلف مع حسين الحبوني، رئيس لجنة المصالحة الوطنية التابعة لمجلس حكماء ليبيا والشورى وعبد الناصر ابراهيم عبيدي، عضو لجنة المصالحة الوطنية التابعة لمجلس حكماء ليبيا والشورى، طرابلس، يناير 2013.

[79] المرجع نفسه.

الجانبين، بالإضافة إلى سجن أكثر من 85 شخصاً. تدخل المجلس للتفاوض على نهاية العنف وإطلاق سراح الأسرى كافة ونجح في ذلك. كما أقنع المجلس القبائل بالتوقيع على "مدونة قواعد السلوك"، والذي يقتضي بأن أي عضو قبيلة يشارك في أي قتال بعد 9 ديسمبر 2012 لا يمثل إلا نفسه فقط، هكذا يفقد المقاتلون حماية القبيلة وبالتالي يتمّ تجنّب مزيد من النزاعات على نطاق أوسع. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل لجنة تحكيم لمعالجة نقاط الخلاف بين القبيلتين. كما وأضاف المجلس على الاتفاق قبائل أخرى في جبل نفوسة اتُهمت بالانحياز إلى القذافي، ومن هذه القبائل نذكر الشقيقة، ومزدة، وفساطو، والعوينية.[80]

وكمثال عن كيفية اضطلاع منظمات المجتمع المدني بمهام الحكومة والتعويض عن فشل الدولة، يمكننا أن ننظر إلى عمل الناشطة وفاء الطيب النعاس. أسست النعاس جمعية الوفاق والمصالحة الوطنية في طرابلس، مباشرة بعد انهيار نظام القذافي وكان هدفها حي أبو سليم، وهو حيّ فقير ومزدحم في طرابلس – غالباً ما يُعتبر مركزاً لموالي القذافي. وفي خضم الفوضى التي رافقت سقوط القذافي، كان هذا الحي في أمس الحاجة إلى المساعدات الإنسانية الأساسية. قدمت الجمعية في البداية الغذاء والأغطية، وبعد أن أصبح الوضع أكثر استقراراً، بدأت تنظم برامج التعليم والتدريب في المنطقة. وبعد أن كسبت ثقة الشعب في أبو سليم، نظمت الجمعية أحداثاً رياضية جمعت بين أفراد من قبائل ومدن تُعتبر من أعداء أبو سليم أو مناصري الثورة. وتقول النعاس: "نظّمنا بطولة كرة قدم في مناطق النزاع، وشارك 54 فريق من مختلف المدن، بما في ذلك تلك ذات الخصومات التاريخية والسياسية مثل مصراتة وورفله. وخلال المباريات، تم استبدال موقفها العدائي ضد بعضها البعض بالتعاون معاً لإنجاح البطولة".[81] ووسّعت الجمعية خدماتها لتصل إلى جنوب ليبيا لتشمل اللاجئين الليبيين في تونس، بالإضافة إلى تسهيل المصالحة في الجنوب بين القبائل مثل الطوارق وبلدات مثل غدامس.

وقد تولت جمعية ليبيا بلا حدود أيضاً وظائف الدولة التقليدية لبناء السلام وحل النزاعات. فعلى سبيل المثال، ساعدت جمعية ليبيا بلا حدود على إنهاء القتال بين بلدة زوارة التي تقع 75 كيلومتر غرب طرابلس، والبلدات المجاورة المنافسة مثل رقدالين والجميل الغربية؛ فقد ساندت زوارة الثورة، في حين زعمت رقدالين والجميل أنّهما داعمتان للنظام السابق. استطاعت جمعية ليبيا بلا حدود التدخل، ووضعت حداً للقتال، حتى أنّها رتّبت عملية تبادل أسرى.

وقد أدت هذه الشبكة من منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في دفع عجلة بناء السلام وتوحيد ليبيا. وبالطبع هناك حدود لما يمكن أن تنجزه لوحدها. في هذا الصدد، قالت مديرة المجموعة الدولية لإدارة الأزمات في ليبيا كلوديا جازيني: "كان مجلس حكماء ليبيا والشورى فعالاً جداً في حلّ الصراعات في شرق ليبيا – منطقة بنغازي – وكانت أيضاً قادرة على وقف القتال بين قبيلتي[82] الزنتان والمشاشية".[83] وعلى الرغم من قدرة المجلس المحدودة في ممارسة الضغوطات من أجل تنفيذ هذه الاتفاقات، إلا أنّ الإفراج عن سجناء الزنتان-المشاشية على سبيل المثال، لم يكتمل. وعلاوة على ذلك، تقول جازيني: "لم تتعاون مصراتة ومجلس حكماء ليبيا والشورى تعاوناً كاملاً. لقد اتُهم المجلس بأنه من أزلام النظام وقيل إنه كان يحاول الدفاع عن الطرف الآخر، أي بني وليد".[84]

المرأة

على الرّغم من مواجهتها تحديات ومعوقات كبيرة، تمكنت المرأة من ضمان مكان بارز في المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا. لعبت المرأة دوراً هاماً من بداية الثورة وهي الآن في موقع جيد يؤهلها أن تخدم كعامل تغيير. في الواقع، لن نبالغ إن قلنا أنّ النساء هنّ من بدأن الثورة الليبية ضد القذافي.

لمدة سنة تقريباً، قبل قيام ثورة 17 فبراير الليبية، تظاهرت قريبات ضحايا مذبحة سجن أبو سليم أمام محكمة بنغازي كل يوم سبت، مطالبين معرفة حقيقة ما حدث لـ1,270 من أقاربهنّ. في 15 فبراير، أي قبل يومين من بدء الثورة، صعدت المتظاهرات تحركهنّ بنقله من أمام المحكمة إلى

[80] المرجع نفسه.
[81] مقابلة أجراها المؤلف مع وفاء النعاس، مؤسسة SUNR، طرابلس، يناير 2013.
[82] استمر القتال بين أبناء مدينة الزنتان والتي لعبت دوراً قيادياً في الثورة الليبية وقبائل المشايشة التي يُزعم أنها ساندت نظام القذافي لعدة أشهر وسقط في خلاله مئات القتلى والجرحى والأسرى من كلا الجانبين. ترى صحيفة الوطن الليبية، "لجنة الحكماء تنجح في رأب الصدع بشكل أولي ما بين المشاشية والزنتان: إطلاق سراح المحتجزين وتسليم منطقة العوينية"، 13 ديسمبر 2011، http://www.alwatan-libya.com/more.php?newsid=18622&catid=1.
[83] مقابلة أجراها المؤلف مع كلوديا جازيني، مديرة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في ليبيا، طرابلس، يناير 2013.
[84] المرجع نفسه.

مكاتب الأمن الداخلي. في البداية، كنّ يرددن الشعارات المطالبة بـ"إصلاح النظام"؛ إلا أنّهنّ وفي غضون ساعات قليلة، بدأن بالمطالبة بـ "تغيير النظام".[85]

شكّلت حركة أبو سليم النسائية أساساً لثقافة مقاومة دكتاتورية القذافي في الوقت الذي التزمت فيه بقية البلاد الصمت حيال قمع الحكومة. عرض النظام عقد صفقات لتسوية قضايا السجناء خارج المحكمة عن طريق دفع تعويضات مالية للأمهات لكي لا يتابعن القضية قانونياً أو يتخذن أي إجراءات أخرى. وقالت رضا الطبولي، رئيسة جمعيّة "معاً نبنيها" لحقوق المرأة: "عرض النظام ببساطة شراء صمت عائلات الضحايا. رفض كثير من النساء عقد صفقة مع الدكتاتور. واستمرّين في الاحتجاج أمام المحكمة، وكان ذلك شيئاً جديداً تشهده ليبيا. كتبن الشعارات ونظمن الأشعار، وأطلقن تصاريح مقاومة، ورسمن الصّور، كما انخرطن في أشكال عدّة من المقاومة اللاعنفية".[86] قدّمت النساء في أبو سليم مثالاً مصغراً عن الثورة ضد دكتاتورية القذافي، مشيرات إلى طرق الاحتجاج ضد نظام من الأنظمة الاستبدادية الأكثر قمعاً في المنطقة. وقد كان احتجاجهم سابقةً لا مثيل لها منذ وصول القذافي إلى السلطة.

شكّلت حركة أبو سليم النسائية أساساً لثقافة مقاومة دكتاتورية القذافي في الوقت الذي التزمت فيه بقية البلاد الصمت حيال قمع الحكومة.

حتى عندما تحولت الثورة الليبية إلى عنيفة، ظلت المرأة تلعب دوراً حيوياً في النضال من أجل إسقاط النظام. ساهمت في جهود الثورة الإعلامية، بالإضافة إلى عملها كمسعفة، وتوفير الإمدادات الغذائية، وتقديم أشكال أخرى من الدعم اللوجستي. وتقول الطبولي: "كان تهريب الأسلحة مجالاً برعت فيه النساء خلال الثورة". وتضيف: "كانت النّساء أقل عرضة للتوقف عند نقاط التفتيش، وكان التحرّك أسهل عليهنّ من الرجال".[87]

ينبغي أن يكون للمرأة دور بارز في عملية المصالحة الوطنية، لا بسبب دورها الثوري فحسب، بل لأنّها عانت لوحدها من جرائم كالاغتصاب خلال الثورة. من أجل تحقيق المصالحة في ليبيا، ينبغي أن تكون المرأة من بين القائمين على وضع استراتيجيات للتعامل مع هذه الجرائم. استخدم القذافي الاغتصاب كوسيلة للحرب خلال الثورة الليبية، ممّا أثّر على المرأة في المدن والبلدات في أنحاء ليبيا كافةً. ومن الصعب معرفة العدد الدقيق لحالات الاغتصاب نظراً لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالجريمة في المجتمع الليبي المحافظ. ومع ذلك، وردت في المقابلات أرقام تتفاوت بين النسب القليلة جداً كـ 200 حالة اغتصاب ونسب مرتفعة تصل إلى عدة آلاف؛ تمت الإشارة إلى مصراتة، وأجدابيا، والجبل الغربيّ على أنها من ضمن المناطق التي حدث فيها اغتصاب منهجي خلال الثورة. وبغض النظر عن عدد الحالات، تظل هذه الجرائم جرحاً مفتوحاً بالنسبة للمجتمع الليبي، وإن لم يعالج بالطريقة المناسبة، فسوف يعرقل تعرقل جهود المصالحة. وفي حال أريدَ تحقيق المصالحة في قضية مثل الصراع بين مصراتة وتاورغاء، فعلى النساء –العنصر الأكثر تضرراً من جرائم الحرب هذه– أن يكنّ جزءاً من أي قرار.

تدفع أطراف مختلفة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني في ليبيا، بالمرأة للمشاركة في عملية المصالحة. فعلى سبيل المثال، تعزّز هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار، وهي مجموعة ضغط تشكلت بعد سقوط القذافي، انخراط المرأة في المناصب القيادية الوطنية. وتشرح رئيستها نادين نصرت:[88] "ندعو إلى إدراج أصوات الإناث في عملية تسوية النزاعات والمصالحة الوطنية في ليبيا، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325".[89]

القبائل

منذ بداية الثورة في ليبيا، هدد القذافي بـ "تسليح القبائل". عكس هذا التحذير فهم القذافي لبنية المجتمع الليبي القبلية، فضلاً عن قدرته على التلاعب به. أمل القذافي في تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام استبدادي إلى حرب

[85] حوار أجراه الكاتب مع ليبيين، طرابلس، يناير 2013.
[86] مقابلة أجراها المؤلف مع رضا الطبولي، رئيسة معاً نبنيها، وعضوة في جمعية المرأة الليبية، يناير 2013.
[87] مقابلة أجراها المؤلف مع نادين نصرت، هيئة دعم المرأة في صنع القرار، طرابلس، يناير، 2013.
[88] المرجع نفسه.
[89] يدعو قرار مجلس الأمن 1325 إلى "إعادة التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع الصراعات وحلّها وفي بناء السلام، ويشدد على أهمية مشاركتها في شكلٍ مساوٍ وكامل في مختلف الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما، وضرورة زيادة دورها في صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها". الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، 31 أكتوبر 2000، http://www.un.org/events/res_1325e.pdf.

أهلية تلعب فيها القبائل الليبية دوراً مركزياً، وقد نجح القذافي في الحصول على دعم بعض القبائل. واليوم، يتم تهميش القبائل مثل الورفله التي قاتل بعض من أفرادها إلى جانبه في مجتمع يفكّكه العداء القبلي.

شعرت القبائل أن نظام القذافي قد خدعها وتلاعب بها. وشرح الشيخ خليفة الرياني، زعيم قبلي من جبل نفوسة، هذه المشاعر. قال: "كانت بعض القبائل عاجزةً عن قراءة الاحتجاجات بدقّة عندما بدأت الثورة. لم يكن لديها فيسبوك أو تويتر لتعرف بالضبط الأحداث الجارية. فقد طمأنها ممثلوها في نظام القذافي أن القذافي يسيطر على الأمور، فاقتنعت هذه القبائل ورفضت الانضمام إلى الثورة. ومن الواضح، أنها دفعت ثمن ذلك ثمناً باهظاً في وقتٍ لاحق".[90]

أدّى استغلال القذافي للقبلية إلى تفاقم حدة الخصومات القبلية الموجودة من قبل. إنّ العلاقات بين القبائل معقدة، ويمكن بسهولة إشعال قضايا ماضية لإثارة النزاع بينها. على سبيل المثال، لا تعتبر قبيلة الزنتان في جبل نفوسة أن جيرانهم وخصومهم التاريخين أهل الريانة أنهم حلفاء سابقين للقذافي فحسب، بل أيضاً للاستعمار الايطالي في أربعينيات القرن الماضي. وفي بداية ثورة 17 فبراير، تحالف أهل الريانة الغربية مع القذافي في حين انضم أبناء الزنتان إلى الثورة، ليصل العداء بين القبيلتين إلى مستويات جديدة. ويصر أهل الزنتان الآن على أن تدفع قبيلة الريانة ثمن تحالفهم مع القذافي. وقد أدى استمرار الصراع بين القبيلتين، من بين أمور أخرى، إلى نزوح 470 عائلة من بلدة الريانة الغربية.

على الرغم من دور القبلية في تأجيج الصراع في ليبيا، إلا أنها قادرة أيضاً على المساعدة في المصالحة في مرحلة ما بعد القذافي. تمثّل القبائل التي قاتلت جنباً إلى جنب مع القذافي – بما في ذلك الورفله، والمقارحة، والقذاذفة، وترهونه – جزءاً كبيراً من المجتمع الليبي. يصل عدد أهل كل هذه القبائل مجموعة إلى نحو مليوني شخص، أي ما يوازي ثلث مجموع السكان في ليبيا. في هذا الصدد، يقول الشيخ خليفة: "ما من مصالحة وطنية من دون هذه القبائل، قطعاً لا يمكن استبعادها".[91]

ويمكن للقبائل أن تساهم في المصالحة من خلال دورها الفريد في الحفاظ على الأمن في البلاد. هذه هي الحال خاصّة وأن ليبيا ما بعد القذافي قد شهدت انهيار الدولة بشكل أو باخر، بما أن سلطة الحكومة تكاد أن تكون معدومة في أرجاء العاصمة، ناهيك عن معظم المدن والبلدات الليبية. ومن بين القوى الاجتماعية في ليبيا، تبقى القبائل الأفضل وضعاً لملء هذا الفراغ الأمني. ولذلك أصداءٍ تاريخية: لقد اعتمدت الدولة الليبية قديماً على المكون القبلي في المجتمع للحفاظ على قوتها وفرض سيطرتها على البلاد.[92]

على الرغم من دور القبلية في تأجيج الصراع في ليبيا، إلا أنها قادرة أيضاً على المساعدة في المصالحة في مرحلة ما بعد القذافي.

وأخيراً يلعب زعماء القبائل دوراً في كسر حلقة الانتقام، وبالتالي تحسين ظروف المصالحة. يتمتّع قادة القبائل بقوة كبيرة لإجبار أعضاء قبائلهم على الامتناع عن القتل الإنتقامي والتوصل إلى اتفاقات وقف اطلاق النار مع زعماء قبليّين اخرين. وكما يقول البوعيشي، رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة، "غالباً ما يبدأ الشباب باثارة المشاكل وتسارع القبائل على حلّها".[93] بالفعل، كانت القبائل المحلية من استطاع وقف القتال في بني وليد، وما من سبب يمنعها من حفظ السلام بالطريقة نفسها في أماكن أخرى.

[90] مقابلة أجراها المؤلف مع خليفة الريانة، زعيم قبلي في جبل نفوسة، جبل نفوسة، يناير 2013.
[91] مقابلة أجراها المؤلف مع عماد البناني، ناشط سياسي، طرابلس، يناير 2013.
[92] رغم قدرة القبائل على لعب دور في تحسين الأمن في ليبيا، يتعين توخي الحذر حول إمكانية أن يأتي هذا الدور بنتائج عكسية وخصوصاً أن دور القبائل كان مسيسا في ظلّ حكم القذافي. في الواقع، مارس القذافي سياسة التمتيز والتفضيل بين القبائل الليبية المختلفة، مما أدى إلى عداء قبلي. وقد يثير حرمان بعض القبائل من دورها الأمني قد يكون له ردة فعل قاسية من جانب منافسيهم.
[93] مقابلة أجراها المؤلف مع حسين البوعيشي، طرابلس، ديسمبر 2012.

المجتمع الدولي

من أجل تحقيق مصالحة وطنية ناجحة ومستدامة، يجب اتباع نموذج وطني يعتمد بالدرجة الأولى على الأطراف المحلية التي يجب أن تعمل بشكل تعاوني لوضع استراتيجيات من شأنها إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب. في عملية من هذا النوع، يجب أن يكون دور اللاعبين الخارجيين محدوداً. في بعض الحالات، قد يكون للتدخل الخارجي في جهود المصالحة الوطنية آثاراً مدمّرة في أسوأ الأحوال أو حداً أدنى من الفائدة في أحسن الأحوال. في الواقع، جاءت إحدى الانتقادات حول نموذج الحوار الوطني اليمني أنه توجيهي ومنظم إلى حد بعيد تحت قيادة المجتمع الدولي، وخصوصاً الأمم المتحدة، بدلاً من الأطراف المحلية. في المقابل، تكمن القوة الرئيسية للحوار الوطني التونسي في أنّه محلي؛ أي المجتمع المدني والأحزاب الاجتماعية والسياسية الأخرى، وليس الهيئات الدولية، هي التي تقود الحوار الوطني إلى الأمام. ينبغي على دور المجتمع الدولي في العملية الانتقالية في ليبيا أن يقتصر على مجالات محددة حيث يكون الليبيون أنفسهم في حاجة إلى مساعدة خارجية، مثل تدريب قوات الأمن، وتشكيل الأحزاب السياسية، والجوانب الأخرى الأكثر فنية من إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد القذافي. وعلى الرغم من أنّ الأطراف الخارجية يمكن أن توفر هذا النوع من الدعم، إلا أنه ينبغي أن تبقى القيادة السياسية في أيدي الليبيين من أجل ضمان ملكية العملية الانتقالية واستدامة تقدمها. عندما يتعلق الأمر بالمصالحة الوطنية على وجه الخصوص، يجب أن يتحمّل الليبيون أنفسهم هذا العبء؛ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بذلك نيابة عنهم.

إنّ الحالة الليبية معقدة بشكل خاص، نظراً لأن التدخل الأجنبي في البلاد بدأ منذ الأيام الأولى للثورة. رداً على حملة نظام القذافي القمعية على الاحتجاجات الليبية، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1973 في 17 مارس 2011. بموجب هذا القرار تمّ إنشاء منطقة حظر جوي في ليبيا واستُخدمت كل الوسائل الضرورية لحماية المدنيين.[94] انتهى التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 31 أكتوبر 2011 بعد إسقاط القذافي من السلطة في 20 أكتوبر وانهيار النظام. ومنذ انتهاء هذه المهمة، لعبت الأمم المتحدة دوراً استشارياً في إعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها. أوكل إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خمس مهام رئيسية هي: المساعدة في التحول الديمقراطي؛ والحفاظ على حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإعادة بناء الأمن الداخلي؛ ومراقبة تجارة الأسلحة؛ وتحسين قدرات الحكومة، لا سيما قدراتها على استيعاب المساعدات الخارجية.[95] لكن تم فصل دور البعثة في عملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع عن الجهات الفاعلة المحلية، وبالتالي ظلّ تأثيرها محدوداً. لقد ترك هذا الدور الاستشاري المحدود الحكومة الليبية التي تفتقر إلى الخبرة أن تتحمّل عبء العملية الانتقالية لوحدها. ربما ينبغي إعادة النظر بمهمة بعثة الأمم المتحدة بطريقة تسمح بتقديم دعم أكبر وعملي للسلطات الليبية. وبعد مرور عامين على إزالة القذافي من السلطة، لا يزال الاستقرار غائباً عن الدولة الليبية حيث حوالي 200,000 مقاتل سابق يجوبون البلاد إلى حين إعادة دمجهم في الحياة المدنية، الأمر الذي يجعل الوضع الأمني أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

وفي حين كان تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) فعالاً في إزالة القذافي من السلطة، إلا أنه خلق فراغاً أمنياً هائلاً في دولة ما بعد القذافي، مما جعل من إعادة الإعمار عملية صعبة. يشير ريتشارد وايتز، مدير مركز التحليل السياسي العسكري في معهد هدسون، إلى أن هذا النوع من التدخل العسكري السريع قد برز كنمط لتدخل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في العراق وأفغانستان أيضاً. في هذه الأماكن الثلاثة، أدت الضربات العسكرية إلى تدمير القدرات الأمنية المحلية (أي الجيش) من دون الانخراط في أي عملية إعادة بناء جدية لوحدات الأمن بعد ذلك، بحيث يصبح البديل بناء دولة شرطة غالباً ما تكون عاجزة

---

[94] *ليبيا هيرالد*، التشريع رقم 13 للعام 2013 في يتعلق بالعزل السياسي والإداري، 14 مايو 2013، http://www.libyaherald.com/2013/05/14/political-isolation-law-the-full-text/#axzz2hJk0c7Z9.

[95] بعثة الأمم المتحدة الأمم لدعم ليبيا، تفويض البعثة، 12 مارس 2012، http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3544&language=en-US.

عن التعامل مع التحديات الأمنية الكبيرة التي تنشأ بعد هذا التدخل.[96] كذلك يرى السنوسي البسكيري، وهو يرأس المركز الليبي للبحوث والإنماء في بنغازي، أنّ الانخراط في عمليات فعالة للإعمار والمصالحة في ليبيا يتطلب أولاً وقبل كل شيء إعادة بناء قوات الأمن الليبية، وهذا هو الجزء الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد فيه. يشير البسكيري إلى أنّ ليبيا قد وقعت اتفاقيات مع عدد من الدول لتطوير جيشها وقوات الشرطة، إلا أنّ نسبة تنفيذ هذه الاتفاقيات قليلة جداً.[97] فقط عندما تدهور الوضع الأمني وتمّ اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان من قبل جماعات مسلحة في أكتوبر 2013، وافق حلف شمال الأطلسي على توفير فريق دعم صغير تألف من عشرة مستشارين أمنيين فقط، الأمر الذي، بحسب محللين ليبيون،[98] ليس له أي تأثير حقيقي على تحسين قدرة البلاد على التعامل مع التحديات الأمنية. بعد مضي عامين على انتهاء الثورة الليبية، حدثت 104 عملية اغتيال استهدفت ثوار 17 فبراير وكذلك رموز النظام السابق في مدينة بنغازي وحدها.[99] لا تفتقر الدولة الليبية للقوة من أجل للتعامل مع هذه الاغتيالات فحسب، بل أيضاً للمهارات الأساسية في الطب الشرعي التي تمكّنها من التحقيق بهذه الاغتيالات وتطبيق سيادة القانون.

يوافق رئيس حزب التغيير جمعة القماطي على أن المساعدة الدولية في إضفاء الطابع المهني على قطاع الأمن في ليبيا هو أمر غاية في الأهمية من أجل تحقيق المصالحة في البلاد. وفي هذا الصدد يقول: "إن بناء قوة شرطة فعالة ومؤسسات الدولة الأخرى من شأنه أن يساعد الدولة على إصلاح النظام"، مضيفاً: "إنّ تعزيز دور الدولة أمر ضروري، وبدون ذلك، لن يكون هناك أي حوار وطني أو مصالحة وطنية".[100] لكن عندما يقدم المجتمع الدولي المساعدة الأمنية، ينبغي أن يكون حريصاً على عدم تولي دور الدولة. لا بد من احترام سيادة ليبيا، وينبغي أن تنبع أي استراتيجية تهدف لتعزيز الأمن من داخل الدولة نفسها، إذ تثبت التجارب السابقة في العراق أنّ لا بد من أن تكون هذه الحلول مصنوعة محلياً في حال أردناها أن تكون حلولاً مستدامة.[101]

ثمّة ارتباطاً وثيقاً بين المساعدة الأمنية والحاجة إلى التعاون مع الدول المجاورة – بما في ذلك تونس ومصر – من أجل تأمين رقابة فعالة على الحدود الليبية. عندما يتم تحقيق الأمن داخل ليبيا وإعادة بناء نظامها القضائي، قد يكون هناك أيضاً فرصة للدول المجاورة للمساعدة في تسليم الأفراد المطلوبين من قبل المحاكم الليبية. كما ذكرنا سابقاً، إنّ تحميل قادة النظام القديم مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبوها هو جزءٌ غاية في الأهمية في أية عملية مصالحة وطنية. إلا أنّ تسليم المجرمين قبل أن تقوم ليبيا بإنشاء قانون عدالة انتقالية وبتطبيق سيادة القانون بحزم من المرجح أن يكون له نتائج عكسية، كما وأنه قد يدفع بالعملية الانتقالية إلى اتجاه عقابي أكثر مما كان عليه. على سبيل المثال، أثار تسليم البغدادي المحمودي رئيس وزراء القذافي في يونيو 2012 إلى ليبيا مخاوف خطيرة بين صفوف اللاجئين الليبيين في تونس بأنه يمكن أيضاً أن يتم ترحيلهم إلى بلدان حيث تكون إساءة معاملة المعتقلين أمراً شائعاً.

تحقيق مرحلة انتقالية ناجحة في ليبيا يتطلب مساعدة خارجية ليس فقط على المستوى الأمني فحسب.

مما لا شك فيه أنّ تحقيق مرحلة انتقالية ناجحة في ليبيا يتطلب مساعدة خارجية ليس فقط على المستوى الأمني فحسب، بل أيضاً على مستويات أخرى. استناداً إلى ممثلين من مؤسسة 20 رمضان للعدالة والمصالحة الوطنية: "ثمة حاجة ملحة للخبرة والاستشارة والتدريب".[102] تحتاج ليبيا إلى مساعدة تقنية مهمة في ما يتعلق بأفضل الوسائل التي يمكن اعتمادها لإدارة عملية المصالحة، والتحقيق في الجرائم السابقة، وإخضاع الشخصيات الفاسدة لمحاكمات شفافة وعادلة، وتعويض الجرائم السابقة، والمشاركة في عملية إصلاح مؤسسي عميق لمنع تكرار انتهاكات حقوق

[96] مقابلة ويتز مع قناة الجزيرة في أكتوبر 2013 للتعليق حول تدهور الحالة الأمنية في ليبيا.
[97] مقابلة هاتفية ومناقشة أجراها الكاتب مع البسكيري، الدوحة، قطر، نوفمبر 2013.
[98] وافق الناتو على تأمين فريق عمل صغير لتقديم النصح للسلطات الليبية في 21 أكتوبر بعد أن تعرض رئيس الوزراء علي زيدان للخطف في 10 أكتوبر. يعود الطلب الأصلي الذي تقدم به رئيس الوزراء إلى شهر مايو ولكنه لم يتلقى رداً حاسماً إلى أن تعرض الأخير للخطف. علاوةً على ذلك، أوضح الناتو أن المستشارين الأمنيين سيتخذون من بروكسل وليس من ليبيا مقراً لهم وأن دورهم يقتصر على تقديم النصح وليس على التدريب المباشر. لمزيد من العلومات الرجاء الاطلاع على تقرير رويترز على الرابط التالي: http://www.reuters.com/article/2013/10/21/us-libya-nato-idUSBRE99K-0GX20131021.
[99] مقابلة هاتفية ومناقشة أجراها الكاتب مع البسكيري، الدوحة، قطر، نوفمبر 2013.
[100] مقابلة أجراها المؤلف مع جمعة القماطي، طرابلس، يناير 2013.
[101] راجع دراسة إبراهيم شرقية، "Imperatives for Post-Conflict Reconstruction in Libya"، *كونفليكت ترينديز*، ديسمبر 2011.
[102] ملاحظات الكاتب من اجتماع لجنة العشرين من رمضان التنفيذية للمصالحة الوطنية، طرابلس، يناير 2013.

الإنسان. على سبيل المثال، اقترح أعضاء المؤسسة، لدعم القضاء الليبي وجهود العدالة الانتقالية، الاستعانة بقضاة من دول عربية أخرى.[103] أما الإمكانية الأخرى لانخراط المجتمع الدولي فهي جعل اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين تساعد في تحديد وتعريف العدد الكبير المفقود من الشعب الليبي. من شأن ذلك أن يساعد ليبيا على التعرف على الرفات التي لم تحّدد هويتها بعد – بما في ذلك تلك الموجودة في مقابر جماعية، وذلك بدوره سيساعد عائلات الضحايا على طي صفحة الماضي وعلى تحقيق المصالحة في نهاية المطاف. يحتاج الليبيون كذلك إلى المساعدة في بناء نظام قضائي يراعي الفوارق بين الجنسين من أجل التعامل مع الجرائم التي ارتُكبت ضد المرأة قبل الثورة وبعدها. تواجه ليبيا الصعوبات في تطوير هذه القوانين، ولكن أي شيء أقل من التمثيل القانوني الكامل للمرأة وقضايا المرأة يهدد بتقويض المصالحة.

يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم أيضا في تدريب المجتمع المدني في ليبيا. لقد قامت منظمات المجتمع المدني الليبية ببعض المبادرات التي كانت منتجة، لكن محدودة. لقد كان لأعضاء هذه المنظمات دوراً في وقف القتال بين قبائل جبل نفوسة وساعدوا في تقريب وجهات نظر الأطراف المحلية من أجل إنهاء صراعاتهم. لسوء الحظ، ما زالت ليبيا تحتاج إلى حملة تدريب المجتمع المدني على نطاق واسع، نظراً لكونها اضطرت للبدء فعلياً من نقطة الصفر، إذ تمّ حظر منظمات المجتمع المدني في عهد القذافي. في حين شهدت ليبيا ازدهاراً للمجتمع المدني في السنة الأولى بعد سقوط القذافي،[104] إلا أنّ هذا الازدهار لم يكن منظماً؛ يفتقر المجتمع الليبي بشكل عام إلى الوعي بدور هذه المنظمات ومساهمتها في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

يبقى الدور الذي يؤدّيه المجتمع الدولي في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي دوراً حاسماً، لكن على البلدان الأخرى أن تعي أين ترسم الخط الفاصل بين المساعدة والتدخل. على سبيل المثال، لا يرحّب جميع الليبيين بدور دولي كبير في الشؤون الليبية. يقول أنس القماطي،[105] مدير مركز صادق للأبحاث ومقره طرابلس، إن المجتمع الدولي سوف يستفيد من تقليص تدخله في ليبيا. وبالنسبة للولايات المتحدة، على سبيل المثال، يقول: "كل شيء لو زاد عن حده نقص". ويضيف أنس أن التدخل الكبير يثير تساؤلات حول احترام سيادة ليبيا. في النهاية، لا يود الليبيون أن يشعروا أنهم قاموا بثورتهم من أجل إبدال دكتاتورية باحتلال غربي. لكن ومن أجل مصلحة ليبيا، يجب على المجتمع الدولي أن يكون حاسماً مع السلطات الليبية الجديدة في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، أو استمرار الصراعات القديمة، أو غياب التقدم نحو المصالحة الوطنية. يجب على المجتمع الدولي ألا يقبل بسياسات تقوض الاستقرار والمصالحة في ليبيا في المستقبل، بما في ذلك قانون العزل السياسي.[106] يوافق وزير العدل صلاح المرغني أن على المجتمع الدولي أن يكون صريحاً مع ليبيا وهي تتقدّم في تحقيق الإصلاح وإعادة الإعمار. في هذا الصدد، يقول المرغني: "يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر لليبيا شكلاً واحداً من المساعدة وهو أن يكون صادقاً بشأن عملنا وأن يعترف بالتقدم الذي نحرزه وبأخطائنا على حد سواء".[107]

---

[103] المرجع نفسه.

[104] إبراهيم شرقية، "The Libyan Revolution at Two"، *فورين بوليسي*، 22 فبراير 2013، http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/02/22/the_libyan_revolution_at_two.

[105] مقابلة أجراها المؤلف مع أنس القماطي، مدير معهد صادق، طرابلس، فبراير 2013.

[106] راجع مقال إبراهيم شرقية، "An Ill-Advised Purge in Libya"، *ذا نيويورك تايمز*، 13 فبراير 2013، http://www.nytimes.com/2013/02/19/opinion/an-ill-advised-purge-in-libya.html?_r=0.

[107] مقابلة أجراها المؤلف مع وزير العدل صلاح المرغني، طرابلس، يناير 2013.

الملحق:
قانون رقم 13 لسنة 2013م في شأن العزل السياسي والإداري

المادة (1)
يقصد بمعايير تولي المناصب العامة الضوابط الواجب التزامها في تقلد المناصب والوظائف العام المشمولة بأحكام هذا القانون من تاريخ 1969/09/01م وحتى تاريخ التحرير في 2011/10/23م، ويشمل كل من:

الفئة الأولى: كل من تولى وظيفة في النظام السابق، من الوظائف التالية:

1. أعضاء ما يسمى بمجلس قيادة الثورة في انقلاب سنة 1969م وما يسمى الضباط الوحدويين الأحرار وكل من كان عضواً فيما يسمى برابطة رفاق القائد .
2. منسقي القيادات الشعبية الاجتماعية على مستوى الشعبيات أو على مستوى الدولة .
3. أمين مؤتمر الشعب العام أو الأمين المساعد له أو من كان عضواً في أمانته، أو تولى وظيفة أمين مؤتمر البلدية أو الشعبية .
4. رؤساء وأمناء الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات التابعة لما يسمى مؤتمر الشعب العام أو اللجنة الشعبية العامة أو مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة .
5. رئيس الوزراء أو أمين اللجنة الشعبية العامة أو من كان أميناً مساعداً له أو وزيراً أو أمين لجنة شعبية عامة للقطاعات النوعية أو أميناً مساعداً لها أو كاتب عام باللجنة الشعبية العامة أو اللجان الشعبية العامة النوعية، أو كان أمين لجنة شعبية للبلدية أو الشعبية أو أميناً لإحدى اللجان الشعبية للقطاعات بالشعبية .
6. كل من عمل سفيراً أو أميناً لمكتب شعبي أو مندوباً دائماً لليبيا لدى إحدى الهيئات الدولية أو الإقليمية بكافة اختصاصاتها أو قائماً أصيلاً بالأعمال أو قنصلاً عاماً .
7. كل من تولى وظيفة أمين لجنة شعبية أو عميداً للجامعة أو أميناً مساعداً له أو كاتباً عاماً بها.
8. كل من تولى وظيفة رئيس جهاز الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي أو الاستخبارات العسكرية أو الكتائب الأمنية أو كان مديراً لإحدى الإدارات بهم أو رئيساً لإحدى المربعات الأمنية أو كان رئيساً لأحد المكاتب السياسية بالأجهزة الأمنية أو العسكرية.
9. رؤساء الاتحادات الطلابية بالداخل أو الخارج المنضوية تحت الاتحاد العام للطلبة الليبيين.
10. كل من تولى منصباً قيادياً بالمؤسسات ذات الصلة بأسرة معمر القذافي أو كان شريكاً في أية أعمال تجارية لهم.
11. أعضاء وموظفي مكتب الاتصال باللجان الثورية ومنسقي المثابات الثورية أو أعضاء فرق العمل الثوري أو القوافل الثورية أو المحاكم الاستثنائية وعضوات ما يسمى بالراهبات الثوريات ورؤساء وأعضاء الحرس الثوري ورؤساء وأعضاء لجان التطهير وقيادات الحرس الشعبي في الإدارات العليا والفروع وكل من شارك في إدارة الملتقيات الثورية.
12. كل من تولى وظيفة مدير أو مدير عام أو باحث في مراكز أبحاث ودراسات الكتاب الأخضر ومحاضري المدرج الأخضر أو قيادياً في إحدى المؤسسات الإعلامية .
13. كل من ترأس ركن من أركان القوات المسلحة أو كان آمراً لمنطقة دفاعية أو رئيساً أو آمراً لهيئة أو مؤسسة أو جهاز عسكري.
14. كل من ينتمي لتنظيمات دولية تهدد وحدة التراب الليبي أو تتخذ العنف منهج وحيداً لها.

الفئة الثانية وتشمل من له سلوك وارد في النقاط التالية:

1. المدنيون الذين تعاونوا مع الأجهزة الأمنية وثبت بتعاونهم انتهاك حق من حقوق الإنسان .
2. كل من تكرر منه تمجيد للقذافي أو نظامه أو دعوته للكتاب الأخضر سواء كان ذلك في وسائل الإعلام المختلفة أو بالحديث المباشر للجمهور .
3. كل من اتخذ موقفاً معادياً لثورة 17 فبراير بالفعل أو التحريض أو الدعم المادي .
4. كل من اقترف أو أسهم بأي وجه من الوجوه في قتل أو سجن أو تعذيب المواطنين الليبيين في الداخل والخارج لصالح النظام .
5. كل من قام بعمل من أعمال الاستيلاء أو الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة خلال فترة الحكم السابق لأسباب سياسية .
6. كل من تورط في نهب أموال الشعب الليبي أو أثرى على حسابه أو تحصل على ثروات وأرصدة في الداخل والخارج دون وجه حق .
7. كل من كان له نشاط أو نتاج علمي أو فني أو فكري أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي بهدف تمجيد معمر القذافي أو نظامه أو الترويج لمشروع الإصلاح المزعوم (ما يعرف بليبيا الغد).

جريدة *الوطن الليبية*، "الوطن الليبية تنفرد بنشر قانون العزل السياسي (النسخة الصحيحة كاملة)"، 5 مايو 2013، http://www.alwatan-libya.net/more.php?newsid=27682&catid=1.

8. كل من استعمل الخطاب الديني في دعم أو إضفاء الشرعية على حكم القذافي أو تصرفاته أو اعتبر ثورة 71 فبراير خروج عن طاعة ولي الأمر وجاهر بذلك .

المادة (2)
الوظائف التي لا يحق للمشمولين بالمادة السابقة توليها:

1. رئاسة وعضوية الهيئات التشريعية أو الرقابية أو التأسيسية على مستوى الدولة أو المستوى المحلي.
2. الوظائف السيادية في الدولة.
3. الوظائف التنفيذية ابتداء من وظيفة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة وحتى وظيفة مدير إدارة على المستوى الوطني أو المحلي.
4. رئاسة وعضوية مجالس الإدارة والوظائف الإدارية أو التنفيذية أو الرقابية من وظيفة مدير إدارة فما فوق في الهيئات والمؤسسات والمصارف والشركات العامة والاستثمارية المملوكة كليا أو جزئياً للدولة الليبية أو إحدى مؤسساتها سواء كانت تمارس نشاطها داخل أو خارج البلاد.
5. عضوية إحدى الهيئات القضائية.
6. الوظائف القيادية في المؤسسات الأمنية والعسكرية.
7. السفراء والمندوبين لدى المنظمات الدولية والإقليمية والوظائف الدبلوماسية الأخرى والملحقين الفنيين.
8. رئاسة وعضوية الهيئات القيادية في الأحزاب أو المؤسسات أو الهيئات ذات الصبغة السياسية.
9. رئاسة الجامعات والأكاديميات والكليات والمعاهد العليا.
10. المراقبون الماليون.
11. الوظائف القيادية في مختلف وسائل الإعلام والنشر.

المادة (3)
تنشأ بموجب أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة يكون مقرها مدينة طرابلس ويكون لها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب لها في غيرها من المدن بحسب الأحوال.

المادة (4)
رئيس وأعضاء الهيئة هم من وردوا في قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم 16 لسنة 2012م بشأن تسمية رئيس وأعضاء هيئة ويتولى المجلس الأعلى للقضاء تطبيق المعايير المنصوص عليها في المادة الأولى والشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة على أن يقوم المجلس بترشيح من سقطت عضويته ويعتمد بقرار من المؤتمر الوطني العام.

المادة (5)
يشترط فيمن يسمى لعضوية الهيئة:

1. أن يكون ليبي الجنسية.
2. أن يكون مشهوداً له بالنزاهة.
3. ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثون سنة ميلادية.
4. ألا يكون صدر ضده حكم قضائي في جناية أو جنحة مخلة بالشرف.
5. ألا يكون قد صدر ضده قرار بالفصل من الوظيفة ما لم يكن ذلك لأسباب سياسية.
6. عدم الانتماء إلى أي حزب أو كيان سياسي.
7. أن يكون متحصلاً على ليسانس في القانون فما فوق.

المادة (6)
يحلف رئيس وأعضاء الهيئة قبل مباشرة أعمالهم اليمين القانونية أمام المؤتمر الوطني العام بالصيغة التي يحددها المؤتمر .

المادة (7)
يختار أعضاء الهيئة في أول اجتماع يعقدونه نائباً لرئيس الهيئة من بينهم، كما تصدر الهيئة القرارات واللوائح المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي وتعد الهيئة ميزانية خاصة لها يعتمدها المؤتمر الوطني العام بناء على عرض من رئيس الهيئة .

المادة (8)
في حالة خلو مناصب رئيس الهيئة يحل نائبه محله ويباشر جميع الاختصاصات التي يخولها القانون لرئيس الهيئة لحين تعيين رئيس جديد .

المادة (9)
يخضع رئيس وأعضاء الهيئة لما يخضع له أعضاء الهيئات القضائية وفق أحكام القانون رقم 6 لسنة 6002م، بشأن نظام القضاء من حيث التأديب والتحقيق ورفع الدعوي الجنائية،ـ ويتمتعون بالحصانة القضائية الممنوحة لرجال القضاء بحيث لا يجوز رفع الدعوى الجنائية ضدهم

أو التحقيق معهم إلا بموجب قرار من المؤتمر الوطني العام يمنح الإذن بذلك، وفي حالة إدانة عضو الهيئة بحكم أو قرار نهائي أو خلو منصبه لأي سبب آخر يقوم المجلس الأعلى للهيئات القضائية بترشيح البديل ويعتمده المؤتمر الوطني العام بقراره.

المادة (10)
للهيئة حق التحري عن متقلد المنصب أو الوظيفة أو المرشح لها وطلب معلومات أو بيانات تراها ضرورية كما عليها أن تستدعي صاحب الشأن لتسمع أقواله وتحقق دفاعه الذي يقدمه كتابة أو شفاهة ولها أن تستعين بكافة الوسائل الضرورية للتحقيق من صحة المعلومات والقرارات المشار إليها في المادة الأولى وكذلك لها الاستعانة بمن تراه مناسبا في أداء مهامها.

المادة (11)
تتولى الهيئة المشار إليها في المادة الثالثة تطبيق المعايير المنصوص عليها في المادة الأولى على شاغلي الوظائف والمناصب وكذلك المرشحين لها طبقا لإحكام هذا القانون وعلى الهيئة إن تصدر قرارا مسببا وتتخذ قرارات الهيئة بنصف أعضائها زائد واحد بانطباق هذه المعايير من عدمها خلال فترة أقصاها واحد وعشرون يوما من تاريخ استلام الهيئة لنموذج إقرار الذمة المالية والسيرة الذاتية مستوفين البيانات والمستندات المنصوص عليها بهما.

المادة (12)
يجوز لذوي الشأن الطعن في قرارات الهيئة أمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها المنصب أو الوظيفة موضوع القرار خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانها لهم من الجهة التابعين لها وتفصل دائرة القضاء الإداري في الطعن خلال واحد وعشرين يوما من تاريخ الطعن دون المرور بإجراءات التحضير ويتعين ضم مفردات القرار والاسانيد التي بني عليها قبل الفصل في الطعن ويجوز للخصوم الطعن على الحكم الصادر عن دائرة القضاء الإداري أمام المحكمة العليا خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه لهم ويتعين على المحكمة العليا البث في الطعن خلال شهر من تاريخ تقديم الطعن وعلى الخصوم إيداع مذكراتهم خلال الميعاد المبين أعلاه.

المادة (13)
تصدر الهيئة قراراتها المتعلقة بتطبيق معايير تولي المناصب والوظائف العامة وفق القواعد والإجراءات التي ترد في اللائحة التي تصدرها لتنظيم عملها.

المادة (14)
يحظر على رئيس الهيئة وأعضاء الهيئة والعاملين بها إفشاء أي أسرار أو معلومات أو بيانات وصلت إليهم بمناسبة أدائهم لعملهم أو إلى الهيئة لأي سبب كان على أن تكون قراراتها وأسبابها علنية ويعاقب بالفصل كل من يخالف ذلك.

المادة (15)
يجب على متقلد المنصب أو الوظيفة أو الجهة المتقدمة بالترشيح تقديم الاستبيان المعد من الهيئة بعد تعبئته من قبل متضمنا إقرارا تفصيليا بسيرته الذاتية وذمته المالية وتعهده بتحمل كافة المسؤوليات القانونية عن صحة هذه البيانات ممهورا بتوقيعه وبصمته.

المادة (16)
استثناء مما ورد في الثالثة يتولى المجلس الأعلى للقضاء تطبيق المعايير الواردة بالمادة الأولى على أعضاء الهيئات القضائية.

المادة (17)
مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من امتنع أو قصر أو أهمل أو أعطى معلومات غير صحيحة ضمن الاستبيان المعد من الهيئة ممن تشملهم أحكام هذا القانون كما يعاقب بنفس العقوبة أي موظف او شخص امتنع عن تزويد الهيئة أو تمكينها من الاطلاع على أية أدلة أو وثائق أو مستندات في حوزته أو تحت تصرفه أو رفض المساعدة في ذلك أو قام بإتلافها أو حجبها ويعاقب بذات العقوبة كل من استمر في عمله أو منصبه رغم انطباق المعايير المبينة سلفا في هذا القانون عليه.

المادة (18)
يعمل بهذا القانون لمدة عشرة سنوات من تاريخ نفاذه.

المادة (19)
يعمل بهذا القانون بعد مضي شهر من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم مخالف له وينشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام
5 مايو 2012

هذه ليست الترجمة القانونية للقانون أعلاه. ينبغي على القارئ العودة إلى الترجمة القانونية بهدف ضمان الدقة.

منشورات مركز بروكنجز

2013

إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

ملوكٌ لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

انقلاب اللاعودة: الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر
موجز السياسة، شادي حميد وبيتر مانداڤيل

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

تحديات الوحدة السورية: طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني
سلسلة ورش عمل حول سوريا

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو